

نحو الهدف؟

تسريع البرامج المناخية الإنسانية من خلال ميثاق المناخ
والبيئة

شباط/فبراير 2025



ان ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية هو مجموعة من سبعة التزامات مصممة لمساعدة المنظمات على الاستجابة بشكل منهجي للأزمات المناخية والبيئية. تم وضع الميثاق من قبل المنظمات الإنسانية من أجل القطاع الإنساني، ويتناول التحديات والمسؤوليات الفريدة للعمل الإنساني في مجال المناخ والبيئة.

www.climate-charter.org

نبذة عن المؤلفين

تعمل مبادرة التكيف مع تغير المناخ مع المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني لدعم أنشطة التكيف مع تغير المناخ في البيئات منخفضة الموارد، وخاصة في الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات.

تقرير من إعداد أليكسا نيتني، بول نوكس كلارك، فيلي كول

شكر وتقدير

يود المؤلفون أن يشكروا المنظمات والأشخاص التالية أسماؤهم لمشاركتهم في تطوير دراسات الحالة في هذا التقرير.

الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية CAFOD - كيمي أكينلاجا، نيمه فوري، فيكي شيرر

وكالة كير (مركز العدالة المناخية) - ابتهال بن مراد، ثوي بينه نغويين، روبرت أوتيم

منظمة نبع للتنمية والتطوير NDEO - مني الحمادي، صلاح الدين، عبد الواحد أحمد العكبوبي

الصليب الأحمر السويدي - كريستوفر ريسينينا، كانيكا ثاكار، لوتا وود

الجمعية الألمانية لمكافحة الجوع Welthungerhilfe - ماتياس أميلنجه، مايكل كون، جوليانا وينش، توبياس زاهي

مؤسسة زمز - سلیخة علي يوسف، عبد القادر آدن

كما نتقدم بالشكر لممثلي جميع المنظمات الذين شاركوا في ورشة العمل "تعزيز الاعتبارات المناخية والبيئية في العمل الإنساني"

التي عقدت في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر 2024 على أفكارهم ومساهماتهم القيمة في هذه المناقشات. ونشكر على وجه

الخصوص مؤسسة التنمية الريفية في باكستان، ومؤسسة COAST، ومنظمة الإغاثة الإسلامية في بنغلاديش على استعدادهم

لمشاركة أعمالهم في هذا التقرير.

وأخيراً، نتقدم بالشكر إلى نيشاني جاياما وناتاشا ويستهaimer من أمانة ميثاق المناخ والبيئة. لقد حددتم مسار هذه المراجعة، ويستمر

عملكم في دفع القطاع نحو عمل أكثر شمولاً وتطلعًا إلى الأمام.

جدول المحتويات

الخلفية والنظرة العامة.....	3
الجزء (أ): كيف تفي المنظمات المختلفة بالتزامات ميثاق المناخ والبيئة؟.....	4
الالتزام 1: تكثيف استجابتنا للاحتياجات الإنسانية المتزايدة ومساعدة الناس على التكيف مع آثار الأزمات المناخية والبيئية.....	4
الالتزام 2: تعظيم الاستدامة البيئية لأعمالنا إلى أقصى حد، والإسراع بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.....	7
الالتزام 3: دعم الدور القيادي للجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية.....	9
الالتزام 4: تعزيز قدرتنا على فهم المخاطر المناخية والبيئية ووضع حلول قائمة على الأدلة.....	11
الالتزام 5: العمل التعاوني عبر قطاع العمل الإنساني وخارجه لتعزيز العمل المناخي والبيئي.....	13
الالتزام 6: الاستفادة من تأثيرنا لحشد عمل مناخي وحماية بيئية عاجلين وأكثر طموحاً	15
الجزء (ب): التجارب والدروس المستفادة في تحديد الأهداف مقابل التزامات الميثاق.....	16
ما هي الأهداف وما هو تحديد الأهداف؟.....	16
لماذا توجد الأهداف؟.....	19
عملية تحديد الأهداف وملكيّة تحديد الأهداف:.....	19
طبيعة الأهداف:.....	21
المراقبة والإدارة:.....	22
الجزء (ج): التوصيات الناشئة بشأن تحديد الأهداف.....	25
المرفق 1. المنهجية (الإنجليزية)	28
المرفق 2. قائمة المقالات التي تمت مراجعتها (الإنجليزية)	32

الخلفية والنظرة العامة

أُطلق في عام 2021 [ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية](#) سلسلة من سبعة التزامات مصممة لمساعدة المنظمات الإنسانية على الاستجابة بشكل منهجي للأزمات المناخية والبيئية. اعتباراً من شباط/فبراير 2025، وقعت 462 منظمة على الميثاق.

وتتركز الالتزامات السنوية الأولى من هذه الالتزامات على إجراءات ونهج ملموسة للتعاون والتوطين وجهود الاستجابة القائمة على الأدلة التي تستند إلى العمل المناخي والبيئي إلى الأمام. من خلال التوقيع على الميثاق، تتعهد المنظمات بدمج هذه النهج في عملها. يدعوا الالتزام السابع المنظمات الموقعة إلى "وضع أهداف وقياس التقدم الذي نحرزه أثناء تنفيذ التزاماتنا". في غضون عام من التوقيع على الميثاق، من المتوقع أن تقوم المنظمات الموقعة بترجمة الالتزامات إلى أهداف محددة زمنياً تتطابق على عملها التنظيمي وقدراتها ومجالات خبرتها.

تم تكليف مبادرة ADAPT للتكيف مع تغير المناخ من قبل أمانة الميثاق باجراء مراجعة ترکز على دراسات حالة لدى 6 منظمات موقعة بهدف:

- إظهار تنوع الخيارات للأنشطة البرنامجية وغيرها من الأنشطة التي تجعل من الالتزامات حقيقة واقعة، والتي قد ترغب المنظمات الأخرى في محاكاتها، و؛
- تحديد تجارب المنظمات الموقعة في وضع الأهداف والعمل على تحقيقها وتحديد أي دروس مستجدة قد ترغب المنظمات الأخرى فيأخذها بعين الاعتبار في عمليات التغيير الداخلي الخاصة بها.

أجريت هذه المراجعة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025، ويرد في هذا التقرير النهائي ملخص للنتائج. يركز الجزء (أ) من هذا التقرير من الصفحات 34-8 على النهج المنبعة لتحقيق الالتزامات على أرض الواقع، بينما يستكشف الجزء (ب) من الصفحات 53-35 التجارب المتعلقة بعملية تحديد الأهداف نفسها. ويختتم التقرير بالوصيات الناشئة من الصفحات 54-57 في الجزء (ج).

الجزء (أ):

كيف تفي المنظمات المختلفة بالالتزامات ميثاق المناخ والبيئة؟

تحدد الالتزامات الواردة في ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية مجموعة متنوعة من الأنشطة التي ينبغي على الموقعين تنفيذها استجابة لأزمة المناخ. وتتراوح هذه الأنشطة بين دعم المجتمعات المحلية للاستجابة لأثر أزمة المناخ، من خلال الأنشطة المتعلقة بالمناصرة واستخدام الأدلة وإعادة توزيع السلطة، والعمل على تقليل المخاطر التي تشكلها الأنشطة الإنسانية نفسها على البيئات المحلية والمناخ. تتمثل الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق فيما يلي:

وبصفتنا منظمات إنسانية محلية ووطنية دولية، يساورنا قلق بالغ إزاء نطاق الأزمات وقدرتنا على الاستجابة لاحتياجات المتزايدة. لكننا مصرون على التحرك، إذ تقع على عاتقنا مسؤولية العمل معًا للحد من آثار الأزمات عن طريق تسريع إجراءاتنا وحشد الجهات الأخرى لكي تحذو حذونا.

1. تكثيف استجابتنا لاحتياجات الإنسانية المتزايدة ومساعدة الناس على التكيف مع آثار الأزمات المناخية والبيئية
2. تعظيم الاستدامة البيئية لأعمالنا إلى أقصى حد، والإسراع بخفض انبعاثات غازات الدفيئة
3. دعم الدور القيادي للجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية
4. تعزيز قدرتنا على فهم المخاطر المناخية والبيئية ووضع حلول قائمة على الأدلة
5. العمل التعاوني عبر قطاع العمل الإنساني وخارجه لتعزيز العمل المناخي والبيئي
6. الاستفادة من تأثيرنا لحشد عمل مناخي وحماية بيئية عاجلين وأكثر طموحًا
7. تطوير الأهداف وقياس النقم الذي أحرزناه في أثناء تنفيذ التزامتنا

يستكشف هذا القسم النهج الذي يتبعها الموقعون لوفاء بالالتزامات الستة الأولى من هذه الالتزامات. يتم تناول الأنشطة المتعلقة بالالتزام 7 في القسم (ب) من التقرير.

الالتزام 1: تكثيف استجابتنا لاحتياجات الإنسانية المتزايدة ومساعدة الناس على التكيف مع آثار الأزمات المناخية والبيئية

ما هو هذا الالتزام؟

"يدور هذا الالتزام حول تكثيف برامجنا لدعم وتعزيز قدرة الناس على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية والبيئية الحالية والمستقبلية". - المذكرة الإرشادية لميثاق المناخ والبيئة

يؤثر تغير المناخ بالفعل على قدرة الناس على البقاء على قيد الحياة في العديد من المناطق التي يعمل فيها العاملون في المجال الإنساني. يمكن أن تكون التأثيرات الخطيرة لتغير المناخ قصيرة الأجل (كوارث مثل الفيضانات أو العواصف الاستوائية) أو طويلة الأجل (انخفاض غلة المحاصيل نتيجة للتغيرات في أنماط هطول الأمطار، أو زيادة الإصابة بالأمراض حيث أن ناقلات الأمراض مثل البعوض قادرة على البقاء على قيد الحياة في المناطق التي تزداد حرارتها). سترداد العديد من هذه التأثيرات المناخية سوءً خلال السنوات القادمة.

ونظرًا لأن التهديد المناخي قصير الأجل وطويل الأجل على حد سواء، ويتم الشعور به بطرق مختلفة - في سبل عيش الناس وصحتهم وتغذيتهم - فهناك مجموعة واسعة من مجالات التركيز في إطار الالتزام 1 من الميثاق. كل ذلك يتعلق بتغيير المنظمات الإنسانية لعملها لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة المرتبطة بتغير المناخ والتدحرج البيئي.

قد يعني ذلك برامج أكبر لتلبية الاحتياجات المتزايدة، ولكنه قد يعني أيضًا زيادة التركيز على عناصر إدارة مخاطر الكوارث بما يتجاوز الاستجابة "التقليدية" لما بعد الأزمات. وهذا يشمل:

- برامج القدرة على الصمود،
- جهود الحد من مخاطر الكوارث بقيادة محلية،
- برامج التأهب والعمل الاستباقي.

يمكن اعتبار العديد من هذه الأنشطة بمثابة تكيف مع تغير المناخ أو تتدخل معه. غالباً ما يمكن إدماجها أو تعميمها في العمليات الإنسانية القائمة، مما يجعل هذه العمليات أكثر تكيفاً مع المخاطر القائمة والناشئة.

كيف تقي المنظمات الموقعة بهذا الالتزام؟

تعمل منظمات دراسة الحالة والمشاركون في ورشة عمل بانكوك على هذا الالتزام في عدد من قطاعات الاستجابة الفنية بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والأمن الغذائي وسبل العيش.

أحد المجالات التي تشارك فيها العديد من المنظمات هي برامج سبل العيش الذكية مناخياً، مثل الزراعة الذكية مناخياً (ضمن المجال الموضوعي للأمن الغذائي وسبل العيش)، والتي تهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية على الصمود أمام تغير المناخ - أي أن تكون أكثر قدرة على النجاة في بيئات تزداد فيها صعوبة الزراعة كل عام. وتشمل الأنشطة المرتبطة بهذا النهج ما يلي: توفير التدريب لأفراد المجتمع المحلي على أساليب الزراعة التي تتناسب مع هطول الأمطار غير المنتظم (مثل التغطية وغيرها من تقنيات الحفاظ على المياه)؛ وإدخال محاصيل جديدة (أو في بعض الحالات إعادة إدخال أصناف قديمة) أكثر مقاومة للجفاف أو الفيضانات.

كما تدعم بعض المنظمات أيضاً القدرة على الصمود من خلال برامج سبل العيش الذكية مناخياً التي تساعد الأسر على توسيع مصادر رزقها بعيداً عن سبل العيش الزراعية من خلال بدء أنشطة جديدة مدرة للدخل خارج المزرعة وبالتالي تقليل المخاطر الناجمة عن سبل العيش المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطقس.

كما تعمل المنظمات الموقعة على الاتفاقية مع المجتمعات المحلية لجعل الموارد المائية، مثل إمدادات المياه، أكثر قدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ. على سبيل المثال، تستخدم إحدى المنظمات حلولاً قائمة على الطبيعة لزيادة كمية المياه التي تمتصل بها الأرض خلال فترات هطول الأمطار الغزيرة، وذلك لضمان وفرة المياه الجوفية خلال موسم الأمطار.

يعمل عدد من المنظمات مع المجتمعات المحلية لمساعدتها على تطوير خطط التأهب وتنفيذها. وتحدد هذه الخطط الإجراءات العملية التي يمكن للأسر والمنظمات المجتمعية اتخاذها لإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش في حال حدوث مخاطر الطقس مثل موجات الحر والأعاصير.

ومن خلال ربط تحطيط التأهب هذا بنظم الإنذار المبكر (وفي بعض الحالات، بمصادر التمويل المتافق عليها مسبقاً)، تقوم بعض المنظمات أيضاً بإنشاء نظم العمل الاستباقي¹ لمواجهة المخاطر المرتبطة بالطقس التي أصبحت أكثر تكراراً نتيجة لتغير المناخ.

هناك موضوع مشترك بين العديد من المنظمات التي تعمل على الالتزام 1 وهو مجموعة من الأنشطة لفهم المخاطر التي يواجهها الناس بشكل أفضل، من أجل تصميم برامج تأخذ هذه المخاطر في الاعتبار.

التحديات والقيود

في اجتماع بانكوك، حدد الموقعون على الميثاق عدداً من العوائق التي تحول دون إحراز تقدم حول هذه الأنواع من الأنشطة، وعلى وجه الخصوص:

- نقص المعرفة حول التهديدات المناخية بين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والحكومة؛
- نقص التنسيق بين المنظمات والقطاعات الإنسانية حول الأنشطة المتعلقة بالمناخ؛ و
- نقص التمويل لأنشطة القدرة على الصمود وإدارة الكوارث التي تتجاوز الاستجابة الإنسانية التقليدية.

¹ في نظام العمل الاستباقي النموذجي، يتم تحديد أنشطة الاستجابة لتهديد ما مسبقاً في شكل خطة تأهب. يتم تقيير تكاليف هذه الأنشطة، ويتم وضع الميزانية المطلوبة لدفع تكاليفها جانبياً في شكل صندوق الطوارئ. وترتبط خطة التأهب والميزانية بنظام الإنذار المبكر، وعندما يشير هذا النظام إلى احتمال وقوع الخطر (مثل الفيضانات أو موجات الحر) يتم صرف الأموال واتخاذ الإجراءات قبل وقوع الخطر في المراحل الأولى من الكارثة.

لكنهم كانوا يعملون أيضاً على مواجهة هذه التحديات - على سبيل المثال، عن طريق القيام بالتنقيف المجتمعي والمناصرة تجاه الحكومات، وعن طريق عقد مجموعات من المنظمات غير الحكومية، والبناء على الأنشطة القائمة.

دراسة حالة: بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في مجالات الغذاء والماء والماوى في اليمن

قامت منظمة نبض للتنمية والتطوير (NDEO) بدمج الالتزام رقم 1 في عملها من خلال ضمان حصول المجتمعات المحلية على فرص كسب العيش المستدامة في ظل المناخ المتغير والبيئي الإنساني في اليمن. تأسست منظمة نبض للتنمية والتطوير في عام 2019 وتقدم برامج الاستجابة الإنسانية متعددة القطاعات بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية والماوى والأمن الغذائي. وفي السنوات الأخيرة، وسعوا نطاق عملهم ليشمل التركيز على المناخ.

الأمن الغذائي - مشروع البيوت المحمية الزراعية

لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية مثل الجفاف والطقس القاسي، زوّدت منظمة نبض للتنمية والتطوير 60 مزارعاً ببيوت محمية زراعية وبذور أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ وأنواع جديدة من الأسمدة.

وقد دعم توفير البيوت المحمية الزراعية أفراد المجتمع المحلي المقيمين في المناطق التي تعاني بشكل متزايد من فترات الجفاف التي تحول دون نمو المحاصيل بنجاح. وتضرر هذه التغيرات في أنماط الطقس القاسية بشكل خاص بالمجتمعات الريفية التي اعتمدت تاريخياً بشكل شبه حصري على الأنشطة الزراعية لتلبية احتياجاتها الغذائية والتغذوية.

وعلى هذا النحو، تمكّنت منظمة نبض للتنمية والتطوير من دعم المزارعين للانتقال إلى استخدام البيوت المحمية الزراعية الصغيرة المغطاة بالكامل، والمزودة بشبكات ري بالتنقیط لتحسين كفاءتها فيما يتعلق باستخدام المياه، ومجموعات أدوات زراعية لتعزيز ممارسات الزراعة الأكثر كفاءة، والبذور العضوية.

وبذلك، تتم حماية المحاصيل من التقلبات الجوية الشديدة، ويتمكن المزارعون من زراعة محاصيل متنوعة ومتزايدة في جميع فصول السنة. ومن أبرز النجاحات التي تتجلى في حقيقة أن المزارعين عند استخدام البيوت المحمية الزراعية يستطيعون حصاد المحاصيل على مدار أكثر من ستة أشهر من السنة، مقارنة بشهرين فقط دون استخدام البيوت المحمية الزراعية. كما أفاد أفراد المجتمع أيضاً أن جودة المنتجات أعلى.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية - أنظمة المضخات الشمسية وإعادة التأهيل

يتضمن أيضاً النهج الشامل لعدة قطاعات الذي تتبعه منظمة نبض للتنمية والتطوير جهوداً لتحسين الوصول إلى المياه النظيفة. وقد وصلوا إلى أكثر من 20,000 شخص حتى الآن من خلال إعادة تأهيل مصادر المياه بين المجتمعات التي تعيش في المناطق التي تعاني من الجفاف بشكل متكرر. يعد ضمان وصول نقاط توزيع المياه إلى المجتمعات المحلية دون الحاجة إلى سفر الناس لمسافات طويلة إحدى أهم الخطوات في دعم المجتمعات المحلية لتحمل فترات انخفاض هطول الأمطار أو انعدامها.

وشملت الأعمال المنفذة إعادة تأهيل الآبار، وإنشاء خزانات تجميع المياه، وإعادة تأهيل نقاط توزيع المياه التي تربط مصادر المياه من الآبار بمناطق السكن المحلي. ويمكن أن تساعد مثل هذه التدخلات في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الاضطرابات في هطول الأمطار ودعم توافر المياه بشكل مستمر على الرغم من تغير المناخ المحلي. كما استفادت جميع الآبار التي أعيد تأهيلها من تركيب أنظمة المضخات الشمسية التي تستخدم مصدر طاقة متعددة (الشمس) لضخ المياه من الآبار في الواقع النائي.

الماوى

تعمل منظمة نبض للتنمية والتطوير أيضاً على إعادة تأهيل مساكن أفراد المجتمع المحلي التي تضررت من الفيضانات، مع التركيز على البناء المقاوم لأثار الفيضانات في المستقبل. وبهذه الطريقة، تعمل المنظمة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على حد سواء، وعلى تعظيم فوائد تدخلاتها المائية والزراعية من خلال ضمان أن البنية التحتية للمأوى تسهل أيضاً قدرة أفراد المجتمع على البقاء بأمان في مناطق التدخل.

تقييم الاحتياجات المفصل من منظور مناخي

إن راكاً منها أن الوعي والفهم للاعتبارات المناخية والبيئية في اليمن محدود إلى حد ما، وأن معظم المنظمات الإنسانية لا تملك الموارد أو القدرات الفنية الازمة لإعطاء الأولوية للتكييف مع تغير المناخ، فقد قامت منظمة نبض للتنمية والتطوير أيضاً بعمل يهدف إلى فهم أفضل لتأثيرات تغير المناخ بين المجتمعات التي تعمل معها.

في عام 2024، قامت المنظمة بتكليف ونشر بحث بعنوان "التأثيرات المناخية على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في تعز-اليمن"²، وهو مثال على أن أفضل الممارسات في "التكييف استجابتنا" كمنظمات إنسانية تتضمن أيضاً فهم الاحتياجات والقدرات والمخاطر المختلفة للفئات المختلفة داخل المجتمعات التي نسعى إلى دعمها.

وقد ركزت منظمة نبض للتنمية والتطوير على دمج الاعتبارات المناخية في عملها الإنساني والتنموي الأوسع نطاقاً، دون أن تصنف هذه الأنشطة دائمًا بشكل صريح على أنها "برامج مناخية"، حيث تشعر المنظمة أن هذا الأمر ساعدتها على كسب قبول أوسع للبرامج المراعية للمناخ ضمن المشهد الإنساني والسياسي في اليمن وكذلك مع الجهات المانحة. كما حرصوا على أن يحافظوا على التركيز على الإدماج، لا سيما فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في جميع أعمالهم. وفي حين أن بعض الأنشطة، مثل توفير البيوت المحمية الزراعية الصغيرة، كانت مستمرة منذ فترة ما قبل التوقيع على الميثاق، فإن بعض الأنشطة الأخرى، مثل الدراسات البحثية، هي أنشطة حديثة العهد.

الالتزام 2: تعظيم الاستدامة البيئية لأعمالنا إلى أقصى حد، والإسراع بخفض انبعاثات غازات الدفيئة

ما هو هذا الالتزام؟

يركز هذا الالتزام على مبدأ "عدم الإضرار" للمناخ والبيئة. يمكن أن تشكل العديد من الأنشطة التي تتطوي عليها البرامج الإنسانية مخاطر غير مقصودة على البيئة - الاستغلال المفرط أو تلوث موارد المياه، أو توليد كميات كبيرة من النفايات البلاستيكية، على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن الاستجابة الإنسانية قد لا تكون أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة التي تتسبب في تغير المناخ، إلا أن معظم المنظمات الإنسانية تدرك أن عليها أن تؤدي دوراً في الجهود العالمية الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة. يوضح هذا الالتزام أهمية فهم وتقييم وخفض كل من الانبعاثات والضرر البيئي على حد سواء، لا سيما فيما يتعلق بسلسلة التوريد وخيارات الشراء.

كيف تقني المنظمات الموقعة بهذا الالتزام؟

هذا الالتزام هو أحد التزامات الميثاق التي تسجل فيها المنظمات المشاركة في هذه الدراسة أكبر قدر من النشاط.

فيما يتعلق بتغير المناخ، تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى على وجه الخصوص بتطوير آليات لإنشاء قياسات أساسية لانبعاثات غازات الدفيئة لديها، وتنفيذ التزامات وسياسات واضحة من أجل الحد من هذه الانبعاثات وجمع البيانات لقياس أثر هذه السياسات.

لتجاوز انبعاثات غازات الدفيئة إلى قضايا التأثير البيئي الأوسع نطاقاً، يركز عدد من المنظمات على استخدام الأدوات - سواء تلك التي تم تطويرها داخلياً، أو المنهجيات على مستوى القطاع مثل أداة النهج التراكمي للتقييم البيئي (NEAT+) - لقياس التأثير المحتمل للأنشطة المقترنة بالبيئة. نتيجة لتقدير الآثار البيئية للبرامج والعمليات، تعمل المنظمات على استخدام الموارد الطبيعية بحكمة واتخاذ التدابير الازمة للحد من الأضرار أو الآثار السلبية التي تلحق بالبيئة.

تتمثل إحدى الطرق الملمسة التي تراعي بها المنظمات الآثار البيئي في سلسلة التوريد وقرارات الشراء فيما يلي:

- توزيع المواد غير الغذائية بدون عبوات بلاستيكية؛
- التدقيق مع الموردين لضمان عدم شراء المنتجات من المنظمات التي لها تأثير سلبي على المناخ أو البيئة؛
- دعم أنشطة إعادة التدوير؛

- دعم إدخال المحاصيل التي تحتاج إلى استخدام مبيدات حشرية أقل من الأصناف الموجودة حالياً؛
- شراء المنتجات محلياً أو تقليل مسافات العبور؛
- الانتقال إلى التدخلات القائمة على النقد، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن هذه التدخلات تسمح للناس بشراء ما يحتاجون إليه وتقلل من نقل الموارد المادية التي قد لا تكون مطلوبة لمسافات طويلة
- استخدام بدائل قائمة على الطبيعة للتغليف أو إدارة النفايات، أو التحول إلى حلول قائمة على الطبيعة للعمليات.

كما ترکز المنظمات من جميع الأحجام، ولا سيما المنظمات المحلية والوطنية، على توعية فرق العمل وزيادة الوعي بأهمية إعادة التدوير وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة في السياقات حيث كانت هناك حاجة تاريخية أمام الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ.

التحديات والقيود

أوضحت المنظمات المشاركة في ورشة عمل بانكوك إنه قد يكون من الصعب تحديد أولويات الاعتبارات البيئية والمناخية، خاصة في حالات الطوارئ السريعة الظهور. يمكن أن ينظر إلى التركيز على القضايا البيئية على أنه يتعرض مع الوصول إلى أكبر عدد ممكн من الناس أو إطلاق البرامج بأسرع وقت ممكن. كما وجدت بعض المنظمات أيضاً أن الخيارات المستدامة بيئياً، خاصة في قرارات سلسلة التوريد، يمكن أن تكون أكثر تكلفة.

سلطت منظمات أخرى والأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على المعضلات الأخلاقية التي يمكن أن تنشأ حول هذا النوع من العمل. على وجه الخصوص، هناك تساؤلات حول ما إذا كان من الأخلاقي أن نطلب من المجتمعات الأكثر ضعفاً وتاثراً بالازمات في العالم المشاركة في الجهود الرامية إلى الحد من غازات الدفيئة، نظراً لأن هذه المجتمعات لا تsemون سوى بالقليل من ابعاث غازات الدفيئة، ومع ذلك تتأثر بشكل كبير بتغير المناخ (هذه مشكلة أقل تأثيراً بالنسبة للتغيرات البيئية ذات الطبيعة المحلية - مثل تلوث موارد المياه المحلية).

وقد وجد بعض المشاركين في ورشة العمل أنه قد تكون هناك عوائق ثقافية تحول دون التركيز على الاستدامة البيئية، فضلاً عن نقص الوعي والوصول إلى التنفيذ بشأن تغيير المناخ والتدهور البيئي بين المنظمات الشريكية المحلية وأفراد المجتمع المحلي أنفسهم. في بعض الحالات، شعرت المنظمات أن سياسة الحكومة في البلدان التي تعمل فيها لا تدعم العمل على الحد من التدهور البيئي.

في بعض الأحيان، يمكن أن يشكل نقص المعلومات عن ابعاث غازات الدفيئة أو عدم القدرة على مراقبة الانبعاثات تحديات أيضاً. تواجه بعض المنظمات صعوبة في السيطرة على جميع الانبعاثات المرتبطة بعملها، خاصة تلك المرتبطة بالشركاء أو أنشطة سلسلة التوريد الخارجية عن سيطرتها المباشرة. ترکز معظم المنظمات بدلاً من ذلك على تقليل غازات الدفيئة التي يسهل قياسها، مثل تلك الناتجة عن الرحلات الجوية والسفر واستخدام الطاقة في المكاتب.

دراسة حالة: مراقبة ابعاث الغازات الدفيئة والحد منها (1)

يعمل الصليب الأحمر السويدي على الوفاء بالتزامات سياسة وخطوة عمل الاستدامة لعام 2019. تسبق هذه السياسة الميثاق، ولكن لها صلات رئيسية بالالتزام 2 على وجه الخصوص.

يعمل الصليب الأحمر السويدي على قياس بعض جوانب ابعاث الكربون منذ أكثر من 10 سنوات، مع التركيز بشكل أساسي على الانبعاثات المتعلقة بالسفر والمواد المستهلكة في المكتب. وقد رسخت هذه الفترة الطويلة من القياس التركيز على الانبعاثات ضمن الثقافة التنظيمية للصليب الأحمر السويدي، ووفرت نقطة انطلاق مفيدة للتمكن من وضع خط أساس لانبعاثات المتعلقة بالسفر.

في عام 2019، حددت المنظمة هدفاً لخفض ابعاثاتها التي تم قياسها بنسبة 10% سنوياً لكل موظف عن خط الأساس لعام 2016. وبحلول نهاية عام 2022، تمكن الصليب الأحمر السويدي من خفض صافي ابعاثاتها بنسبة 38% مقارنة بخط الأساس. وقد حققوا ذلك إلى حد كبير بسبب التحول الكبير من السفر الجوي إلى السفر بالسكك الحديدية للرحلات الداخلية، وكذلك من خلال إنشاء متاجر للأغراض المستعملة، وبروتوكول إدارة الأصول الذي يضمن الاستثمار بنسبة 100% في صناديق ذات استراتيجية استدامة واضحة.

دراسة حالة: الجمع بين جعل المكاتب صديقة للبيئة وتقديرات المخاطر البيئية

تعمل الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية CAFOD على تغيير طريقة عمل المنظمة من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بالإضافة إلى تركيز الاعتبارات المتعلقة بالبيئة المحلية في تخطيط جميع البرامج.

وباعتبارها منظمة تعمل إلى حد كبير مع شركاء محليين، فإن المنطقة التي تتحكم فيها بشكل كبير هي مكاتبها في المملكة المتحدة. وهنا يتم التقليل من استخدام المواد المطبوعة في جميع اتصالات الداعمين المرتبطة بجمع التبرعات والتسويق. كما أنهم يعملون على تقليل استخدام الطاقة على نطاق أوسع، على سبيل المثال من خلال إطفاء الأنوار والاستخدام الحكيم للتدفئة.

عندما يتعلق الأمر بالحد من الأثر البيئي الأوسع نطاقاً (بما يتجاوز انبعاثات غازات الدفيئة) في البرامج، بما في ذلك العمل مع الشركاء، طورت الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية CAFOD (إلى جانب منظمات كاريتسا الأخرى) **أداة الإشراف البيئي**. صُممـتـ الأداة لأول مرة في عام 2019، ثم طرحت الأداة بعد ذلك في البرنامج الدولي. تساعد هذه الأداة المستخدمين على التفكير في الآثار المحتملة للأنشطة التنمية والإنسانية على البيئة وتحديد مستوى المخاطر التي تشكلها هذه الأنشطة على البيئة. ثم تقدم بعد ذلك مجموعة واسعة من النهج المقرحة والمنظمة حسب القطاع (مع نهج منفصل للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والأمن الغذائي وأعمال التغذية وما إلى ذلك)، لمساعدة في تقليل أي تأثير بيئي وتشجيع الفرق على دمج الأنشطة المتعددة في تصميم المشروع.

الالتزام 3: دعم دور القيادي للجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية

ما هو هذا الالتزام؟

المجتمعات المحلية هي المستجيب الأول والأخير في أي حالة أزمة، ولكن تاريخياً تم تقويض مشاركتها وقدراتها من خلال النهج "من أعلى إلى أسفل" في المساعدات الإنسانية، والتي ترى المجتمعات المحلية "مستفيدة" والجهات الفاعلة المحلية "منفذة" بدلاً من اعتبارهم شركاء حقيقيين.

وبالتالي، فإن هذا الالتزام يتعلق بسد الثغرات وتبادل القدرات بين المستجيبين الإنسانيين والمجتمعات المحلية، وزيادة سلطة المجتمعات المحلية في اختيار الأنشطة وتصميمها وتنفيذها. وقد يعني ذلك عملياً:

- العمل على تركيز معارف الشعوب الأصلية في تصميم الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة والتكيف مع المناخ.
- ضمان حصول المجتمعات على المعلومات حول المخاطر والتكنولوجيات الجديدة لضمان اتخاذ قرارات هادفة ومستينة.
- تطبيق الامركزية في التمويل وصنع القرار.
- الاعتراف بالقدرات المجتمعية الحالية ودعم تطوير قدرات جديدة، حسب الحاجة.
- مساعدة المجتمعات المحلية على المشاركة الكاملة في الهيكل الأكبر للسلطة وصنع القرار، مثل الهيئات الحكومية المحلية والوطنية ومقدمي الخدمات المالية.

وحيثما تكون البرامج مبنية على المعرفة والخبرة المحلية، وتحت سيطرة الأشخاص الذين تخدمهم، فمن المرجح أن تكون البرامج أكثر ملاءمة للسوق الاجتماعي والبيئي المحلي، ومن المرجح أن تكون أكثر استدامة.

كما يحدد الالتزام أيضاً أهمية الشمول وضمان مشاركة جميع فئات المجتمعات المحلية. وما لم تعتمد البرامج على المعرفة من جميع شرائح المجتمعات المحلية المتضررة، فإنها تخاطر بفقدان فرص تحسين الجودة، وتخاطر بالمساهمة في أوجه عدم المساواة ذاتها التي تقلل من قدرات المجتمعات المحلية على التكيف في مواجهة الأزمات أو الصدمات.

كيف تقى المنظمات الموقعة بهذا الالتزام؟

تقوم العديد من المنظمات الموقعة بدعم الأنشطة التي يقودها المجتمع في مجموعة واسعة من المجالات. وهذا يشمل: زيادة قدرة إمدادات الغذاء والمياه على التكيف مع تغير المناخ؛ ووضع خطط لتجمیع المياه وحماية البيئة؛ ووضع خطط تأهب لاستخدامها في حالة

حدوث مخاطر الطقس مثل الفيضانات وموحات الحر. في بعض الحالات، يتم دعم هذه الأنشطة من خلال تحويل التمويل إلى المنظمات المجتمعية.

و غالباً ما تكون هذه الأنشطة المجتمعية مصحوبة ببرامج لتعزيز وعي المجتمعات المحلية بتغير المناخ، وتنمية قدرات الأفراد أو المنظمات المجتمعية.

والأهم من ذلك أن العديد من الموقعين على الميثاق في اجتماع بانكوك سلطوا الضوء على عملهم لدعم المجتمعات المحلية في المشاركة مع الهياكل الحكومية المحلية والوطنية: وهو سبيل مهم لضمان إدماج الأصوات المحلية في عملية صنع القرار على المدى الطويل.

كما أن النظر في استراتيجيات الخروج المسؤول، وآليات ضمان تجهيز المستجيبين المحليين والمجتمعات المحلية لحفظ على استدامة أي آثار إيجابية للبرنامج قدر الإمكان، هي أيضاً اعتبارات مهمة عند الوفاء بهذا الالتزام.

تعمل العديد من المنظمات أيضاً على إيجاد حلول قائمة على الطبيعة ضمن أنشطتها البرنامجية لتقليل الأثر البيئي أو الحد من المخاطر المناخية. كما يشير الاسم، تركز الحلول القائمة على الطبيعة على استخدام **البيئة الطبيعية والنظام البيئي المحلي** لدعم رفاه الناس والطبيعة، غالباً ما ترتبط بطرق التعايش مع الطبيعة التي استخدمتها المجتمعات عبر الأجيال. وعلى هذا النحو، يوفر هذا التركيز على الحلول القائمة على الطبيعة بدلاً للحلول "التقنية" المستوردة.

كما تدمج الجهات الموقعة التركيز على الوصول إلى فئات المهمشة في عملها، كجزء من الجهد المبذولة للفواء بهذا الالتزام من خلال تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع. وعلى الرغم من أن تعليم مراعاة المنظور المرتبط بال النوع الاجتماعي - بما في ذلك العمل على دعم المرأة في تولي الأدوار القيادية - هو أحد أكثر مجالات التركيز شيوعاً، إلا أن عدداً من المنظمات تعمل أيضاً على ضمان إدراج أصوات فئات أخرى من المجتمع في تصميم البرامج وتنفيذها - لا سيما الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

دراسة حالة: مشاركة السعة في اتجاهين

تستضيف مؤسسة زمز زمز دورات تربوية للمزارعين تركز على الممارسات الزراعية الذكية مناخياً، مع التركيز على دعم المجتمعات الزراعية التي استخدمت الأساليب التقليدية للزراعة على مدى أجيال لتتمكن من التكيف والحفاظ على منها الغذائي المتكررة.

وفي الآونة الأخيرة، دخلت مؤسسة زمز في شراكة مع جامعة زمز للعلوم والتكنولوجيا التي أجرت سلسلة من الدراسات وورش العمل التي ركزت على نهج الزراعة التجريبية الجديدة والشاملة. جمعت هذه المبادرة بين المزارعين الريفيين لإيجاد طرق لتكيف أساليب الزراعة التقليدية لدمج تقنيات أكثر ابتكاراً مثل البيوت المحمية الزراعية والري بالتنقيط والزراعة المائية، والتي تساعد على دعم القدرة على التكيف مع المناخ والحفاظ على استخدام المياه. إن التركيز على تكيف المعرف التقليدية والنهج المحلية بدلاً من محواها، هو حجر الزاوية في نهجهم الذي يبرز ويرحب بالقيادة المحلية في برامج الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى ذلك، تخطط مؤسسة زمز أيضاً لإنشاء مكتبة محلية مخصصة لمعرف الشعوب الأصلية تركز على الدراسات المناخية والبيئية. وتمثل رؤية هذه المكتبة الداخلية في أن تكون قادرة على توثيق خبرتها الممتدة على مدى 30 عاماً في دعم المجتمعات المحلية في الصومال، بالإضافة إلى جمع وتخزين المعرفة المنتجة محلياً لتسهيل دمج الحكم والخبرة المحلية في الجهود المستقبلية للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وقد أشار فريق مؤسسة زمز إلى أنه "من خلال تعزيز فهم أعمق للنهج العالمية والأصلية على حد سواء، ستؤدي المكتبة دوراً رئيسياً في بناء القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ داخل المجتمعات المحلية والمنطقة أيضاً".

الالتزام 4: تعزيز قدرتنا على فهم المخاطر المناخية والبيئية ووضع حلول قائمة على الأدلة

ما هو هذا الالتزام؟

إذا كان القطاع الإنساني أن يكتف استجابته للتهديدات المناخية والبيئية مع تقليل تأثيره إلى الحد الأدنى، فإن المنظمات بحاجة إلى فهم أفضل للمخاطر والفرص المناخية والبيئية على المدى القصير والطويل. ولا يمكن للعاملين في المجال الإنساني اختيار الإجراءات الأكثر فعالية للحد من هذه المخاطر وإدراج هذه الاعتبارات في البرامج والعمليات إلا من خلال فهم هذه المخاطر. وهذا مجال جديد بالنسبة لمعظم المنظمات الإنسانية التي لا تملك خبرة في استخدام البيانات المناخية بانتظام أو التعامل مع علوم المناخ. يجب أن يتعلم الموظفون أين يجدون المعلومات، وكيفية تفسيرها، وكيفية دمجها في عملية صنع القرار وتصميم البرامج. يمكن لهذا الفهم الأفضل للمخاطر أن يدعم الأنشطة في إطار الالتزامات الأخرى (خاصة ٢،٦) .

لا تأتي المعلومات حول المخاطر المناخية والبيئية في شكل تنبؤات علمية فقط. كما يجب أن تكون المعرفة المحلية والتقاليد جزءاً مهماً من فهم المخاطر: يجب أن تبحث المنظمات الإنسانية عن هذه المعرفة، وضمان جعلها جزءاً من الحوار، والعمل على إيجاد طرق للجمع بين أنواع مختلفة من المعرفة (انظر أيضاً الالتزام ٣). من خلال التركيز على هذه الأشكال المختلفة من المعرفة، سيكون الموقعون على الميثاق أكثر قدرة على التعرف على الاتجاهات واتخاذ قرارات مستنيرة وتجهيز أنفسهم ومجتمعاتهم للاستجابة لظواهر المناخ والطقس التي أصبحت أكثر حدة ولا يمكن التنبؤ بها.

لا يقتصر الالتزام على فهم البيانات الموجودة فقط. يتعلق الأمر أيضاً بتوسيع ومشاركة البيانات والأدلة حول المخاطر وحول "ما يجدي نفعاً" فيما يتعلق ببرامج المناخ والبيئة. من المهم أن يتم توصيل هذه الأدلة داخل القطاع وخارجها، بما في ذلك داخل المجتمعات المتضررة نفسها.

وتتمتع الوكالات الإنسانية، بتركيزها الخاص على قابلية التأثير، بوضع جيد بشكل خاص لفهم وتبادل الأدلة حول الطرق التي تتأثر بها العناصر المختلفة من السكان - النساء والفتيات والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال - بطرق مختلفة بتغير المناخ، والقدرات المختلفة التي لديهم للتصدي لهذه المخاطر.

كيف تقني المنظمات الموقعة بهذا الالتزام؟

كانت المنظمات المشاركة في هذه الدراسة تعمل على الوفاء بهذا الالتزام بعدد من الطرق المختلفة.

كانت بعض المنظمات تعمل مع مبادرات بحثية ومبادرات بيانات خارجية أو متعددة أصحاب المصلحة مثل مرصد جميل ومع مبادرات رصد السياق العالمي مثل شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS Net).

ركز عدد من المبادرات، خاصة داخل المنظمات غير الحكومية الدولية، على زيادة قدرة المنظمات على فهم المخاطر المناخية والبيئية على مستوى البرامج. وعادةً ما كانت المنظمات تقوم بذلك من خلال تطوير و "نشر" التقييمات المناخية والبيئية، والتي تُستخدم لفهم المخاطر المناخية أو البيئية كجزء من تصميم البرامج. وكما هو الحال مع العديد من أنواع التقييمات الإنسانية، تمثل هذه الأساليب إلى تطويرها واستخدامها من قبل الوكالات الفردية وليس من قبل النظام ككل - مما قد يمثل فرصة ضائعة لتبادل النهج والخبرات.

كما يعمل عدد من الموقعين على الاستفادة من التقدم التكنولوجي لهم المخاطر أو الاستجابة لها بشكل أفضل - باستخدام الطائرات بدون طيار لرسم خرائط للمخاطر المناخية، على سبيل المثال، وإجراء مسوحات المقاومة الكهربائية لرسم خرائط لمواقع طبقات المياه الجوفية وعمقها وخصائصها.

تركز بعض المنظمات على المساهمة في إنتاج المعرفة الجديدة بشكل مباشر. على سبيل المثال، التزمت إحدى المنظمات المشاركة بدمج البحث التي تركز على "جعل العمل الإنساني صديقاً للبيئة" في كل عملية استجابة جديدة تشارك فيها. ويتعاون آخرون مع الجامعات لدعم البحث في مجالات مثل الحبول القائمة على الطبيعة وتربية الأحياء المائية والحد من مخاطر الكوارث. كما أنهم يعملون مع المجتمعات المحلية لإجراء البحث وتطوير المعرفة، ومع عناصر من المجتمعات، مثل الأطفال وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة، لفهم نقاط الضعف والقدرات المحددة.

التحديات والقيود

ذكرت بعض المنظمات أن وثيرة المعلومات والتطورات العلمية كانت ببساطة سريعة للغاية بحيث لا يمكن مواكبتها، مما جعل الأمر مربكاً لفرق في تحديد مصادر المعلومات الأكثر ملاءمة لهم لاستخدامها، وكذلك كيفية الوصول إليها. وأشارت منظمات أخرى إلى تحديات الثقافة والقدرات ضمن المنظمات التي لا تمثل فرقها عادةً إلى تفسير واستخدام هذا النوع من المعلومات.

كما أن العمل مع أفراد المجتمع على استخدام هذه المعلومات ومصادر البيانات يمكن أن يشكل تحدياً أيضاً، خاصة عندما لا تتوفر المعلومات باللغات المحلية، أو عندما توحى المعلومات للمجتمعات المحلية بأنها قد تحتاج إلى إجراء تعديلات واسعة النطاق ومزعنة للاستقرار. وثمة تحدي شائع آخر يتمثل في بيانات "الخطوة الأخيرة": غالباً تتوفر التوقعات من السلطات الحكومية في العاصمة، ولكن لا توجد آليات لنقلها إلى المنظمات المحلية أو إلى المجتمعات المحلية.

دراسة حالة: فهم المخاطر المناخية - دمج تحليل المخاطر في العمل الاستباقي

تعمل الجمعية الألمانية لمكافحة الجوع **Welthungerhilfe (WHH)** مع شركاء مثل وكالات الأرصاد الجوية والمنتديات المناخية الإقليمية والخبراء العلميين داخل المنظمات الإنسانية لتكيف نماذج التنبؤ واستخدامها مثل [GloFAS](#) و[توقعات الأعاصير](#) [الموسمية](#) للتنبؤ بالأخطار وأثارها الإنسانية المحتملة على الأمان الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وسبل العيش. يمكن تحليل الأحداث الخطرة التاريخية (مثل الجفاف) وأثارها أن يساعد في تحديد عوامل الخطر المحلية (مثل تراجع مصادر المياه وأنماط هجرة الرعاة) وإبلاغ الإنذارات المبكرة لاتخاذ إجراءات استباقية.

يمكن تعريف العمل الاستباقي بأنه "العمل قبل وقوع الأخطار المتوقعة لمنع أو تقليل الآثار الإنسانية الحادة قبل أن تكتشف بالكامل"³. وكما يوحى الاسم، يتطلب تنفيذ هذا النهج أن يتم إعداد الاستجابة قبل وقوع الصدمة أو الكارثة. ويستند هذا النهج على فكرة أنه من خلال تجهيز المجتمعات لتكون قادرة على اتخاذ إجراءات قبل وقوع حدث مناخي أو طقسي ما، من المرجح أن تكون العواقب المترتبة على ذلك أقل حدة أو يمكن التحكم فيها بشكل أكبر.

يتطلب العمل الاستباقي فهماً جيداً للمخاطر المتعلقة بالمناخ، إذ لا بد من وجود بيانات تنبؤية عالية الجودة (عن موعد حدوث موجة حر، على سبيل المثال) لمعرفة متى يجب توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية أو البدء بأنشطة جديدة. بما أنه يتم اتخاذ الإجراءات (وصرف التمويل) قبل وقوع الكارثة، فإن جودة التوقعات (وفهم التباين حول التوقعات) أمر أساسي لنجاح النهج.

المؤشرات العلمية للكشف عن مخاطر الأرصاد الجوية وتوصيفها (مثل [مؤشر المعدلات القياسية لهطول الأمطار](#) للجفاف) في تحديد المخاطر المحتملة. وبالاقتران مع الملاحظات المجتمعية، مثل التغيرات في سلوك الطيور والحيوانات، تتيح هذه المؤشرات تحديد العقبات الحرجة التي تؤدي إلى بدء تنفيذ التدابير الاستباقية قبل وقوع الخطر أو الشعور بذرورة تأثيره.

ولضمان اتخاذ إجراءات استباقية فعالة، توفر الجمعية الألمانية لمكافحة الجوع WHH التدريب الفني على تفسير التوقعات وأنظمة الرصد وتزويد الممارسين بالمعرفة والمهارات العملية الالزامية لوضع عقبات قابلة للتطبيق وتنفيذ التدابير الاستباقية.

³ <https://www.unocha.org/anticipatory-action#:~:text=Anticipatory%20action%20is%20acting%20ahead,impacts%20before%20they%20fully%20unfold>

الالتزام 5: العمل التعاوني عبر قطاع العمل الإنساني وخارجه لتعزيز العمل المناخي والبيئي

ما هو هذا الالتزام؟

يركز هذا الالتزام على أهمية التعاون في تحقيق نتائج أفضل للأشخاص المتأثرين بالأزمات المناخية والبيئية والإنسانية. ولهذا السبب، فإن الالتزام 5 يرتبط بالالتزامات الأخرى، بل ويدعمها: فجميع هذه الأنشطة سيكون لها تأثير أكبر، ويمكن تنفيذها بكفاءة أكبر، عندما يتم تنفيذها عبر منظمات متعددة تعمل معاً.

ويتطلب ذلك تعاوناً حقيقياً في عدد من الاتجاهات المختلفة: بين المنظمات الإنسانية نفسها، وكذلك بين المنظمات الإنسانية والحكومات والجهات الفاعلة في مجال التنمية والمؤسسات المالية والمنظمات المعنية بالمناخ ومنظمات حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر. ستحتاج طبيعة الشراكات باختلاف السياق: فقد تحتاج المنظمة العاملة في مجال التأهب الكوارث إلى العمل مع الوزارات الحكومية المسؤولة عن التخطيط للكوارث والأرصاد الجوية، وكذلك مع منظمات التنمية الأخرى. قد تعمل المنظمة المعنية بالقدرة على تحمل تغير المناخ مع الجامعات وزراعة الزراعة ومقدمي خدمات التأمين ضد مخاطر الطقس.

وستختلف طبيعة هذا التعاون أيضاً باختلاف طبيعة المشكلة التي ستتم معالجتها: ففي بعض الحالات، سيكون التعاون في بعض الحالات لمشاركة المعلومات، وفي بعضها لمشاركة الموارد، وفي بعضها الآخر التصميم والتنفيذ المشترك.

يتم التأكيد على التعاون بين المنظمات من مختلف الأحجام في صياغة إرشادات الالتزام، مما يؤكد على أهمية علاقات العمل بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية، فغالباً ما يتعلق ذلك بطرق عملها مع الشركاء المحليين ومجموعات المجتمع المدني، إلى جانب التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل السلطات المحلية والوطنية لإدارة الكوارث والأكاديميين والمؤسسات المالية وغيرها.

أشارت العديد من منظمات دراسة الحالة إلى أنها منظمات "مزدوجة الولاية"; أي أن مهمتها تشمل جهود المساعدة الإنسانية والطارئة والعمل التنموي طويل الأجل. في هذه الحالات، يمكن أن يكون التعاون داخل المنظمة لسد الثغرات وإزالة الحاجز التي تفصل بين العمل الإنساني والإنساني بنفس قوة التعاون الخارجي.

كيف تقي المنظمات الموقعة بهذا الالتزام؟

تتعلق العديد من الإجراءات التي تتخذها الجهات الموقعة لوفاء بهذا الالتزام ببناء علاقات مع المنظمات خارج النظام الإنساني. يعمل عدد من المنظمات مع الجامعات - في البحث حول قضايا مختلفة تتوزع بين الحلول القائمة على الطبيعة وتربية الأحياء المائية المتكيفة مع المناخ وتطوير دورات تدريبية مشتركة في مجالات مثل الحد من مخاطر الكوارث. كما تعمل الجهات الموقعة على تطوير العلاقات مع القطاع الخاص في مجالات مثل إدارة النفايات، وزيادة المشاركة مع الحكومة، بما في ذلك مع عناصر من الحكومة (مثل وزارات البيئة أو الخدمات المائية) التي ربما لم تعمل معها من قبل.

فيما يتعلق بالعمل التعاوني ضمن قطاع العمل الإنساني، تشارك الجهات الموقعة في مجموعة متنوعة من المنتديات التي تدعم التنسيق وتبادل القدرات والنهج التكميلي للعمل مع المجتمعات المتضررة. أحد هذه المنتديات هو شراكة العمل المبكر المستثير بالمخاطر، أو REAP التي تدعم التعاون حول الإنذار المبكر والعمل الاستباقي والمجالات ذات الصلة التي لها علاقة قوية بالبرامج المناخية. وهناك أيضاً وحدة البيئة المشتركة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (EU) شبكة البيئة والعمل الإنساني.

الأدوات المشتركة، مثل أداة NEAT+، المذكورة سابقاً، و دليل اسفي للحلول القائمة على الطبيعة لتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ في العمل الإنساني - يمكن أن تكون بمثابة قواعد مهمة للتعاون، مما يسمح للمنظمات المختلفة بتكوين نفس الفهم للحالات والعمل بطرق مماثلة.

أحد المنصات الرئيسية للتعلم والتنسيق هو بالطبع الميثاق نفسه. تؤدي فعاليات مثل ورشة عمل "تعظيم الاعتبارات المناخية والبيئية في العمل الإنساني" التي تستضيفها أمانة ميثاق المناخ والبيئة إلى خلق فرص للمنظمات الموقعة للالتقاء معاً وتبادل الدروس المستفادة والمشاركة في إيجاد الحلول وتوليد الأفكار للتغلب على التحديات الجديدة، والحد من الشعور بالعزلة والإرهاق الذي يمكن أن يصاحب

العمل المرتبط بأزمة المناخ. فيما يتعلق بالتواصل خارج قطاع العمل الإنساني، عقدت أمانة الميثاق ندوات عبر الإنترنت مثل "نحو مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (29COP): العمل الجماعي للسلام والمناخ والعمل الإنساني" الذي جمع بين الشبكة الدولية للعمل المناخي (CAN-I) ومجتمع الممارسين في مجال بناء السلام والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتبادل العمل الجماعي قبل اجتماع مؤتمر الأطراف في عام 2024.

إن تشجيع المزيد من فرص المشاركة وبناء المعرفة ومشاركة الموارد بين المنظمات الموقعة على الاتفاقية هو مجال مثير للاهتمام لمستقبل التعاون بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

التحديات والقيود

أشارت المنظمات إلى أن طرق العمل المنعزلة، التي غالباً ما تغذيها البيئة التنافسية للجهات المانحة والتمويل، تشكل عوائق أمام تعزيز نهج تعاونية أعمق. في بعض الأحيان، يمكن أن تكون هناك أيضاً توترات في الحالات التي تشعر فيها المنظمات بأن النهج التعاونية أو الموحدة، مثل نهج أداة NEAT+، مكثفة للغاية أو غير قابلة للتطبيق في سياق استجابة المنظمة، مما يدفعها إلى تطوير أدواتها وعلاماتها الخاصة بها. وفي حين أن هذا الأمر قد يكون له تأثير إيجابي على مستوى المنظمة الفردية، إلا أن تعدد الأدوات المختلفة قد يعيق التعاون في بعض الأحيان وبؤدي إلى ازدواجية في الجهود المبذولة لتصميم هذه الأدوات.

كما سلطت بعض منظمات دراسة الحالة الضوء على حقيقة أنه قد يكون من الصعب جداً على المنظمات التي لم تشارك من قبل بقوة في أنشطة التكيف مع تغير المناخ والأنشطة المتعلقة به المشاركة في المحادثات المتعلقة بالمناخ. وقد أدى المستوى العالمي من التعبير والمصطلحات المتغيرة والتفوز السياسي للدول القوية في عدد من مؤتمرات المناخ الرئيسية إلى أن ترى بعض المنظمات أن هذه الفعاليات قد تبدو حصرية للغاية. قال بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن العوائق التي تعرّض المشاركة في المناقشات هي طريقة أخرى تظهر فيها موروثات النهج الاستعماري في "المساعدات" في جهود الاستجابة المناخية والإنسانية اليوم. وهذا يشير إلى أن مجرد التركيز على إزالة الحاجز التي تحول دون التعلم والتعاون يمكن أن يكون أحد أكثر الطرق تأثيراً بالنسبة للمنظمات، وخاصة المنظمات غير الحكومية الدولية الأكبر حجماً، لدعم الوفاء بهذا الالتزام.

وعلاوة على ذلك، ومع ارتباطه بالالتزام 3، أفادت المنظمات المحلية والوطنية باستمرار التحديات في التعامل مع الشركاء والجهات المانحة بطريقة تعزز حفاً تشارك القدرات والوكالة والسلطة في الاتجاهين. وهذا يعيق جهود التعاون الإيجابي لجميع المنظمات المعنية. وتحدثت منظمات أخرى عن قيمة المؤتمرات والفعاليات والمنتديات الأخرى للتعلم المشترك باعتبارها داعمة في الوفاء بهذا الالتزام، وفي مساعدة الجهات الفاعلة الأخرى على القيام بالمثل.

دراسة حالة: حضور فعاليات المناخ العالمي

تعطى منظمة نبض للتنمية والتطوير أولوية مستمرة لحضور مؤتمر الأطراف، كما شاركت في أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفعاليات الشباب من أجل المناخ Youth4Climate. وتسلط المنظمة الضوء على التحدي الذي يمكن أن يضعه نقص التمويل على قدرتها على توفير الموارد لمثل هذه الفعاليات، مما يشير إلى وجود مساحة لمجتمع المانحين والممولين للمشاركة أيضاً في دفع هذا الشكل من التعاون. ومع ذلك، فقد وجدوا أن قدرتهم على التعرف على الموضوعات الرئيسية والمصطلحات المستخدمة في المناقشات الدولية حول المناخ قد استفادت من المشاركة في مثل هذه الفعاليات، وأنها توفر فرصاً لاستخلاص أفكار جديدة يمكن تطبيقها في عملهم.

هناك قيمة كبيرة في ضمان مشاركة منظمات مثل منظمة نبض للتنمية والتطوير، التي لديها معرفة متعمقة حول تأثير تغير المناخ على المجتمعات، في المنتديات الدولية لصنع القرار. من خلال المساهمة في الفعاليات الدولية والمتعددة أصحاب المصلحة مثل مؤتمر الأطراف، تستطيع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحليّة تقديم رؤى فريدة من نوعها حول واقع أزمة المناخ على بعض المجتمعات الأكثر تأثراً في العالم. دون الرغبة في وضع هذه المسؤولية على عاتق الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وحدها، فإن ضمان أن تتضمن مساحات مثل مؤتمر الأطراف مشاركةً هادفة من المنظمات ذات الخبرة المحلية يساعد على ضمان عدم إهمال المحادثات حول الأزمات المناخية والبيئية لوجهات نظر أولئك الذين يتأثرون بها بشكل غير مناسب.

الالتزام 6: الاستفادة من تأثيرنا لحشد عمل مناخي وحماية بيئية عاجلين وأكثر طموحاً

ما هو هذا الالتزام؟

يركز هذا الالتزام على التأثير الإيجابي على عملية صنع القرار وصنع السياسات المتعلقة بالعمل المناخي وحماية البيئة. وينطبق ذلك على كل من الأنشطة داخل قطاع العمل الإنساني وخارجه على حد سواء، مع الاعتراف بالمكانة الفريدة التي تتمتع بها العديد من المنظمات الإنسانية في كونها على صلة وثيقة بالمجتمعات المحلية ذات السلطة المحدودة في صنع القرار وبالحكومات المانحة؛ وفي قدرتها على كسب الثقة وتأييد أصحاب المصلحة المتعددين من خلال الحفاظ على التركيز على المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلالية.

كيف تقي المنظمات الموقعة بهذا الالتزام؟

لدى عدد من المنظمات الموقعة، خاصة تلك التي لها بصمة عالمية وأو هيأكل اتحادية، قسم مخصص للمناصرة مسؤول عن توصيل الرسائل الرئيسية والدعوات إلى العمل خارجياً.

وتحدثت بعض المنظمات عن حقيقة أن التأثير على السياسة المناخية داخل البلدان التي تقع فيها مقارها أهم من جهود المناصرة المتصلة بالمناخ داخل البلدان التي تعمل فيها المنظمات الإنسانية. ويرجع ذلك إلى المساهمات غير المتناسبة التي تتسبّب بها البلدان الأكثر ثراءً في انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من مظاهر التدهور البيئي. إن العمل مع الجمهور ومع الحكومات في هذه البلدان يمكن أن يستهدف الأسباب الجذرية لتغيير المناخ.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل عدد من المنظمات أيضاً على المناصرة ضمن القطاع، للتأثير على عملية صنع القرار لدى الجهات المانحة أو الممولين الآخرين، وزيادة الوعي بأهمية الدعم الحكومي الدولي للدول والمجتمعات في حالات الأزمات من خلال تمويل التكيف مع المناخ والخسائر والأضرار. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك المنظمات في أنشطة المناصرة "الأكثر ليونة" مع الممولين فيما يتعلق بأهمية إدراج بنود في الميزانية للبحوث المناخية والحد من مخاطر الكوارث وغيرها من نهج البرامج المتكيّفة مع المناخ.

التحديات والقيود

سلط بعض من أجريت معهم المقابلات الضوء على حقيقة أن جهود المناصرة المتعلقة بالمناخ غالباً ما تكون مجزأة تماماً بين المنظمات الإنسانية المختلفة، وأن الافتقار إلى "طلبات" مركزية ومنسقة ورسائل رئيسية يمكن أن يقوض قوة الصوت الجماعي. ولمعالجة هذا الأمر، حاول الميثاق تجميع ومشاركة التحديات والسياسات خلال الاجتماعات الرئيسية، مثل مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين COP29. في حين أن هذا الأمر مفيد، إلا أن العمل المنمق يتطلب أيضاً أن تضع المنظمات بعض اهتماماتها الخاصة جانباً لخلق سرد مشترك.

وأشار آخرون إلى حقيقة أن حكومات العديد من البلدان، لا سيما تلك البلدان التي كانت الأكثر تضرراً من آثار أزمة المناخ وأنماط الطقس الشديدة، يصعب التعامل معها فيما يتعلق باعتبارات المناخ والبيئة. قد يكون هناك في بعض الأحيان "مفاضلة" حيث تضطر الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى إعطاء الأولوية لاعتبارات المعايير المطلوبة بالوصول والأمن على جهود المناصرة. وفي بعض المناطق، قد لا تتمتع الهيأكل الحكومية الضعيفة في بعض المناطق بالقدرة أو الرغبة في المشاركة في مثل هذه المناقشات.

دراسة حالة: الاستفادة من المناصرة التعاونية التي تركز على تعزيز العدالة المناخية

تشير وكالة كير إلى أهمية دورها في المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة المعنية بالمناخ بما في ذلك مؤتمر الأطراف وغيرها من مؤتمرات المعنية بتغيير المناخ ذات الصلة وذلك بدورها كمراقب. وتشير وكالة كير إلى الحالات التي لا تكون فيها العدالة المناخية، أي التركيز على العمل المناخي المنصف والعادل، في صياغة عملية صنع القرار، مع الاعتراف بأن السكان المهمشين والضعفاء غالباً ما يتحملون العبء الأكبر من آثار تغير المناخ، على الرغم من أنهم الأقل مساهمة في المشكلة.

كمنظمة، تتركز وكالة كير الكثير من مناصرتها على التمويل المناخي والقدرة على التكيف والمساواة بين الجنسين. وتقر بقيمة وأهمية التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية باستخدام أدوات ونهج مجتمعية "التعزيز صوتنا الجماعي وقوتنا لتحقيق هذا الهدف بشكل مشترك".

وتنتمن وكالة كبيرة بمكانة كبيرة من خلال طبيعتها ذات الولاية المزدوجة، وكذلك من خلال وجود مركز العدالة المناخية المخصص لها، لتكون صوتاً فعالاً يدعو إلى اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ أكثر طموحاً من الشمال العالمي. ومن خلال عملها في مجال المناصرة، تشارك وكالة كبيرة في مجموعة من الأنشطة بما في ذلك تيسير الوصول إلى التمثيل الإعلامي، والاستفادة من قدرتها على عقد الاجتماعات، وضمان أن يتم وضع جدول أعمال المناصرة الخاص بها بالاشتراك مع منظمات وشبكات أخرى ذات تفكير مماثل.

تشمل بعض جهود المناصرة التي تبذلها وكالة كبيرة إعداد موجزات سياسات وأوراق مواقف للاجتماعات السنوية لمؤتمر الأطراف، والفعاليات، وغيرها من اللحظات ذات الصلة بالسياسات والمناصرة التي تركز على الأولويات المرتبطة بالتمويل، والتكييف، والخسائر والأضرار، والنوع الاجتماعي، والتخفيف.

وتشتمل العديد من تقارير وكالة كبيرة المنصورة ومخرجات المناصرة قصص النجاح ودراسات الحالة من جهودها في مجال العدالة المناخية (بما في ذلك برامج الاستجابة الإنسانية) لزيادة الوعي بأهمية دعم وتوسيع نطاق الاستجابات التي تعزز قدرة المجتمع على الصمود والرفاه في مواجهة الصدمات المناخية والبيئية. تشمل المقالات التي نشرت مؤخراً "القدرة على الصمود في العمل حيث تتولى لجان الإنذار المبكر حماية المجتمعات المحلية في الصومال"، و"العواقب الخفية للتمويل المناخي".

الجزء (ب): التجارب والدروس المستفادة في تحديد الأهداف مقابل التزامات الميثاق

ينظر هذا القسم في تجارب المنظمات الستة التي شملتها دراسة الحالة في وضع الأهداف والعمل على تحقيقها - لا سيما عملية وضع الأهداف ومتابعتها، وطبيعة الأهداف، والفوائد المكتسبة من خلال هذه العملية.

وعلى هذا النحو، فإنه يتعلق تحديداً بالالتزام 7 من الميثاق: وضع الأهداف وقياس التقدم الذي نحرزه أثناء تنفيذنا للتزامتنا.

ما هي الأهداف وما هو تحديد الأهداف؟

تحديد الأهداف هو عملية تستخدم على نطاق واسع في المنظمات لتحقيق التقدم أو التحسين أو التغيير. وبصفة عامة، تتمثل في تحديد الأهداف التي تمثل التقدم أو التحسين الذي ترغب المنظمة في تحقيقه، غالباً ما يكون ذلك في مجال محدد من مجالات عملها. وتختلف الأهداف عن بيانات الرؤية أو المهمة، والتي تميل إلى أن تكون أوسع نطاقاً وأقل تحديداً وأكثر طموحاً لمستقبل المنظمة ككل. وبصفة عامة، وبغض النظر عن طريقة صياغتها، فإن الأهداف تصف حالة يمكن اعتبارها "متحققة" أو "غير متحققة"، وبالتالي يمكن استخدامها كنقطة مرجعية لتقدير التقدم المحرز مقارنة بالروايات والتغييرات المرغوبة.

تتأتي الأهداف في أشكال عديدة. يمكن أن تشمل:

الأمر المستهدف نفسه، أو شيء يمثل الأمر المستهدف ولكن من الأسهل قياسه: قد يكون الهدف هو الأمر المستهدف نفسه ("بحلول عام 2026، سنقوم بدمج تقدير المخاطر المناخية الرئيسية في جميع تصميمات المشاريع الجديدة"). ولكن عندما يكون هدف المنظمة واسع النطاق ("سنساعد المجتمعات المحلية على فهم مخاطر تغير المناخ")، قد يكون الهدف مؤشراً يمثل الأمر المستهدف ولكن من الأسهل قياسه ويساعد المنظمة على معرفة ما إذا كانت تحقق الهدف (في هذا المثال، نظرًا لصعوبة قياس ما إذا كانت المنظمة قد ساعدت جميع المجتمعات المحلية على فهم مخاطر تغير المناخ، قد يكون الهدف هو "زيادة المعرفة بتغير المناخ بنسبة 5% في الدراسات الاستقصائية لـ 12 مجتمعاً محلياً، مقارنة بالدراسات الاستقصائية الأساسية").

الوجهة أو طريق السفر: بالمثل، قد يكون الهدف هو "الوجهة" النهائية - الأمر المستهدف النهائي - (والذي غالباً ما يكون بعيداً بعض الشيء - "بحلول عام 2030، سنخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 50%") أو قد يشير إلى نقطة على "الطريق المؤدي" إلى هذا الأمر المستهدف، (والذي يمكن أن يكون أقرب - "في الأشهر الاثني عشر المقبلة، سنخفض انبعاثات غازات الدفيئة التي تتسبّب بها بنسبة 15%).

الأمر المستهدف النهائي أو الخطوات نحوه: يمكن صياغة الأهداف على مستويات مختلفة. ويمكن أن تتعلّق بما تأمل المنظمة في تحقيقه "سوف نضمن توضيحاً لأثر تغيير المناخ على المجتمعات المهمشة للبلدان المانحة"، أو بالأشياء التي ستقوم بها لتحقيق ذلك "سوف نعقد خمسة اجتماعات مع الجهات المانحة نعرض فيها نتائج مجموعات التركيز". في لغة تصميم المشاريع التي تستخدّمها العديد من المنظمات، فإن النوع الأول من الأهداف هو "نتيجة" والثاني هو "مخرجات" أو "نشاط". يقام المربع أدناه مزيداً من الأمثلة على الفرق بين الأهداف القائمة على النشاط (التي تقيس الخطوات نحو الأمر المستهدف) والأهداف القائمة على النتائج، (التي تقيس مؤشراً للأمر المستهدف)

مثال: المنظمة غير الحكومية "أ" تدعم المجتمعات المحلية في منطقة معرضة للفيضانات، مع التركيز على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

تعمل المنظمة غير الحكومية "أ" في منطقة معرضة للفيضانات. لقد لاحظوا أنه بعد الفيضانات ترتفع حالات الإسهال، خاصة بين الأطفال الصغار. وهم يدركون أن هناك العديد من الأسباب لذلك. في بعض الأحيان تدخل مياه الفيضانات إلى الآبار وتلوث مياه الشرب في المجتمعات المحلية. كما تلحق مياه الفيضانات أضراراً بالمراحيض، وبالتالي يضطر الناس إلى طرح الفضلات في الخارج، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض. وبسبب قلة المياه النظيفة، قد لا يغسل الناس أيديهم بعد طرح الفضلات.

قررت المنظمة غير الحكومية "أ" أنه نظراً لأن الفيضانات أصبحت مشكلة أكبر بسبب تغيير المناخ، فإنها تحتاج إلى العمل على الحد من حالات الإسهال بين الأطفال. لا يملكون التمويل اللازم لحماية جميع الآبار والمراحيض من الفيضانات، ولكن يمكنهم دعم المجتمعات المحلية من خلال توفير التدريب على النظافة وتعقيم المياه، والمواد الازمة لتخزين المياه وتعقيمها.

وإذ ي يريدون وضع أهداف لهذه الأنشطة.

الهدف العام من العمل هو تقليل حدوث الإسهال بعد الفيضانات. يمكنهم وضع هدف لهذا الأمر (شيء من قبيل "نخفض معدل الإصابة بالإسهال بشكل كبير بعد الفيضانات" - أو، إذا أرادوا أن يكونوا أكثر دقة - "في الأسبوعين السنة التي تلي الفيضانات، ستكون نسبة الإصابة بالإسهال أقل بنسبة 50%" مما كانت عليه بعد أحداث الفيضانات السابقة"). لكن من الصعب جداً قياس هذه الأهداف، لأنها تحتاج إلى معلومات جيدة حول حالات الإصابة بالإسهال. كما أن مثل هذه الأهداف عالية المستوى صعبة أيضاً لأن المنظمة غير الحكومية لا تستطيع تحقيقها بمفردها - فعملها سيساعد على حل المشكلة، ولكن حل المشكلة بالكامل، سيتطلب الأمر العديد من الأنشطة الأخرى.

لذا، في معظم الحالات، ستضع المنظمة غير الحكومية أهدافاً توضح ما إذا كانت قد نجحت في اتخاذ خطوات نحو الهدف.

قد تكون هذه الأهداف قائمة على النشاط: بحلول عام 2026، ستكون المنظمة غير الحكومية "أ" قد صممت دورة توعية تركز على ممارسات النظافة الصحية الآمنة" تصميم التدريب في أحد الأنشطة المهمة التي يجب أن تتم من أجل أن يتم التدريب: إنها خطوة أولى نحو تحقيق الهدف.

أو قد تكون أهدافاً قائمة على المخرجات: "خلال الأشهر الستة المقبلة، سيكون 100 فرد من أفراد المجتمع المحلي قد تلقوا تدريباً من المنظمة غير الحكومية "أ" يتعلق بممارسات النظافة الصحية الآمنة وأوعية المياه ومواد التعقيم". إن التدريب وتوزيع المواد هو "المخرجات" - وهو الشيء الذي تنشئه جميع الأنشطة، والذي تكون المنظمة غير الحكومية "أ" مسؤولة عنه. إنها خطوة ثانية نحو الهدف.

أو قد تكون أهدافاً قائمة على النتائج: "80% من الأسر التي شملها الاستطلاع والتي تلقت المساعدة من المنظمة غير الحكومية أ" أظهرت تحسناً في فهم ممارسات غسل اليدين والتخزين الآمن للمياه". التغيير في السلوك هو النتيجة المتوقعة من التدريب والتوزيع. وهو ما يقوم به المجتمع نفسه نتيجة لعمل المنظمة غير الحكومية (النتائج). إنها خطوة ثالثة نحو الهدف.

يتعين على المنظمة غير الحكومية "أ" الآن أن تختار المستوى الذي تريد تحديد أهدافها عنده - وقد تختار مزيجاً من هذه المستويات المختلفة

أهداف أكثر أو أقل دقة: يتمثل أحد الأساليب الشائعة الاستخدام في تحديد الأهداف في وضع ما يُعرف باسم **أهداف SMART**. يرمز هذا النهج للأهداف إلى أهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنياً، ويستخدم هذا النهج للأهداف على نطاق واسع في سياقي الإدارة والتقييم. كلما كان الهدف أكثر استيفاءً لعناصر هذا النهج، كلما كان محدداً بدقة أكبر، وكلما أخذ في الاعتبار الواقع التنظيمي. يسلط المثال أدناه الضوء على السمات الرئيسية لكل عنصر من عناصر نهج SMART.

مثال: أهداف SMART المتعلقة بـ المناخ والبيئة

محددة: "سنضمن تدريب المجتمعات المحلية على بدء بروتوكولات مجتمعية للحد من مخاطر الكوارث استناداً إلى محفزات محددة"

(غير محددة: "أفراد المجتمع يتلقون التدريب في مجال تغير المناخ")

قابلة للقياس: "سنجري 15 دورة تدريبية"

(أقل قابلية للقياس: "سنجري سلسلة من الدورات التدريبية")

قابلة للتحقيق: "سنصل إلى 300 أسرة معرضة لخطر النزوح بدعم إعادة تأهيل المأوى"

(أقل قابلية للتحقيق: "سنمنع النزوح في المستقبل في المناطق المستهدفة")

واقعية: "سنخفض رحلاتنا الدولية بنسبة 30% مقارنة بخط الأساس لعام 2022"

(أقل واقعية: سنحضر جميع الرحلات الدولية)

محددة بالوقت: "بحلول عام 2026، سنكون قد وضعنا سياسة مناخية"

(غير محددة بوقت: "سنعمل بشكل عاجل على وضع سياسة مناخية")

درست هذه المراجعة كيفية استخدام منظمات دراسة الحالة لأهداف SMART في ميثاق المناخ والبيئة. في حين تباين الاستخدام، وجد معظمهم أن مبادئ SMART مفيدة في وضع أهداف قابلة للتنفيذ. ومع ذلك، فإن أهداف SMART ليست "حلاً سحرياً" - فقد يكون من الصعب تحديد الأهداف القائمة على النتائج، وقد تكون الجداول الزمنية غير مؤكدة، وقد تتغير الظروف. قد تحتاج الأهداف إلى تقييمات لتعكس التقدم المحرز أو الموارد المالية أو الاستراتيجية أو السياسات التشغيلية المتطرفة، لا سيما في المناطق المستضعفة أو المتأثرة بالنزاعات."

دعم الأمانة للمنظمات الإنسانية في مجال تطوير الأهداف

يمكن لامانة الميثاق دعم الموقعين؟
ستعمل امانة الميثاق كمركز إاحة إلى

تصفح الإرشادات والمعلومات الحالية وذات الصلة المتوفرة على موقع الميثاق وخارجه؛

التواصل مع الخبرات الحالية ومراكز الموارد في مجموعة متنوعة من المواضيع التي تتراوح بين التقنية [المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإدارة المأوى والمخيمات، وإدارة النفايات، والحلول القائمة على الطبيعة [إلى الخبرة العامة [تطوير استراتيجية مناخية، خطة العمل وما إلى ذلك [تقديم الاحتياجات للمساعدة في تشكيل الأهداف والبرامج؛

المنظمات التي نفذت بالفعل تنظيم ندوات عبر الإنترن特 وورش عمل لمشاركة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من برامج أو وضع أهدافاً وخطط عمل واستراتيجيات وما إلى ذلك، وتقييم الدعم لمجتمعات الممارسة؛

المشاركة في إنشاء وتطوير المنتجات المعرفية التي تسلط الضوء على دراسات الحاله وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن تنفيذ التزامات؛

تبادل ونشر المعلومات ذات الصلة حول آخر التطورات المتعلقة بالمناخ والبيئة والعمل الإنساني؛ و تعزيز ونشر الدعوة إلى دعم الميثاق عبر القطاع الإنساني.

لماذا توجد الأهداف؟

من الممكن تماماً العمل على قضايا المناخ والبيئة دون تحديد أهداف. إذن، لماذا نضع الأهداف؟ بالنسبة لأولئك الذين وضعوا أهدافاً بالفعل، ما الذي توقعوا تحقيقه من خلال وضعها، وهل أثبتت التجربة قيمتها؟

ما الذي فهمته المنظمات الموقعة على أنه قيمة الأهداف؟

اتفقت منظمات دراسة الحاله على أن عملية تحديد أهداف ميثاق المناخ والبيئة كان لها تأثير إيجابي على قدرتها على إحراز تقدم في قضايا المناخ والبيئة. الاستثناءات الوحيدة من ذلك كانت في الحالات التي كانت فيها الأنشطة والأهداف موجودة بالفعل قبل توقيع المنظمة على الميثاق. في هذه الحالات، وجد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن عملية تحديد الأهداف الأصلية مفيدة، لكنهم لم يشعروا أن نشر الأهداف مقابل التزامات الميثاق التي كانت مماثلة لتلك التي تم وضعها سابقاً قد زاد من قدرتهم على إحراز تقدم يتجاوز الأهداف والأطر الأولية التي كانت مستخدمة بالفعل.

بشكل عام، تمكنت المنظمات التي شملتها دراسة الحاله والمشاركون في ورشة العمل الذين شاركوا في تحديد الأهداف كجزء من تحطيطهم للأنشطة المناخية والبيئية من تحديد عدد من الفوائد التي تعود عليهم من خلال القيام بذلك، بما في ذلك:

- توفير أداة إدارية
- توفير هيكل واتجاه للسفر
- زيادة التنسيق الداخلي
- جعل المنظمة مسؤولة عن التقدم المحرز
- التواصل مع الجهات المانحة والممولين
- إظهار القيادة المتصلة بالمناخ والبيئة
- زيادة حجم التمويل
- بناء الروح المعنوية
- أن تكون جزءاً من جهد جماعي يجمع القطاع ويوحد بين الأقران.

عملية تحديد الأهداف وملكيّة تحديد الأهداف:

اختافت عملية تحديد الأهداف تبعاً لحجم المنظمة وعدد الأشخاص المعينين ومدى وجود سياسات و/أو أنشطة و/أو أهداف ذات صلة موجودة مسبقاً داخل المنظمة.

أهمية الجهة التنسيقية

كان لدى معظم المنظمات شخص أو اثنان مسؤولان عن قيادة عملية تطوير الأهداف. وبشكل عام، كانت تلك الجهة التنسيقية الوحيدة ضمن مسار العمل المتعلق بالمناخ والبيئة (أو، في المنظمات الأصغر، فرد لديه اهتمام خاص بالمناخ والبيئة) التي قادت عملية تحديد الأهداف إلى الأمام، وأحياناً ما كان يرافقها نظير لها ضمن فريق القيادة العليا الذي كان بمثابة "بطل" مسار العمل.

مشاركة محدودة؟

قد تفسر حقيقة أن عدداً سرياً من الأشخاص الذين شاركوا عادةً في وضع الأهداف، على الأقل في بعض المنظمات، سبب وجود تحيز كبير نحو وضع أهداف لبعض الالتزامات على حساب التزامات أخرى. في حالات قليلة، لا يوجد سوى بعض التزامات الميثاق التي لها أهداف، وعادةً ما تكون هذه الالتزامات مرتبطة بمجال تركيز من يقودون العملية. على سبيل المثال، قد يكون أعضاء الفريق العامل البيئي في وضع أفضل، وأكثر ميلاً، لوضع الأهداف المرتبطة بالالتزامين 2 (الاستدامة البيئية) و4 (فهم المخاطر)، في حين أن أخصائي المساعدة أو أخصائياً آخر لجودة البرامج قد يكون في وضع أفضل للتحدث عن العمل على الأهداف المتعلقة بالشركات أو التوطين، ولكن ربما لم يشارك في ذلك.

قد يفسر هذا أيضاً سبب وجود تناقض في بعض الأحيان بين تنوع الأنشطة التي شارك فيها المنظمات والتي لها صلة بالميثاق، والأهداف المحددة مقابل الالتزامات ذات الصلة: في بعض الحالات، كانت المنظمات تقوم بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالميثاق، لكنها لم تدرج هذه الأنشطة في أهدافها.

كيف اختارت المنظمات ما الذي يجب تضمينه في الأهداف؟

بعد تحديد ما إذا كان ينبغي عليها التركيز فقط على الأنشطة التي كانت تقوم بها بالفعل والتي تساهم في الوفاء بالالتزامات الميثاق، أو النظر فيما إذا كان ينبغي عليها إضافة أنشطة أو نهج جديدة إلى طرق عملها، فإن الخطوة التالية في العملية هي أن تقرر المنظمات ما هي الأشياء التي تقوم بها (أو تخطط ل القيام بها) التي ستترجم إلى أهداف. كانت هناك استراتيجيات مختلفة استخدمتها منظمات مختلفة لمواجهة هذا التحدي، بما في ذلك:

- إعادة استخدام/تحديث الأهداف أو الالتزامات القائمة - تمثل المنظمات التي لديها سياسة مناخية و/أو أهداف ذات صلة موجودة مسبقاً إلى استخدام ذلك كأساس لأهداف الميثاق، مما يشير إلى نهج "إعادة الاستخدام" الذي يعتمد على العمل القائم. ورأى المستجيبون أن هذا النهج المتمثل في مواعنة أهداف الميثاق مع الأطر القائمة قد أدى إلى جنوب وجود جهود متعددة غير منسقة فيما يتعلق بالمناخ والبيئة، ولكن الجانب السلبي هو أن فرص تبني المناقشات حول طرق العمل الجديدة المحتملة، وفرص وضع أهداف مقابل التزامات غير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات والأطر القائمة، غالباً ما تصيب
- التركيز على عدد قليل من مجالات العمل لتحقيق تأثير متضارف - أدركت بعض المنظمات أنها تعمل على مجموعة واسعة من الأنشطة في جميع الالتزامات أو معظمها، ولكن إذا وضعت أهدافاً لجميع هذه الأنشطة، فقد يكون من الصعب تتبع التقدم المحرز ويؤدي إلى الارتباك. وبدلاً من ذلك، وضعوا أهدافاً لبعض الأنشطة فقط، بقصد زيادة عدد الأهداف في الجولة التالية.
- اختيار الأهداف التي تجسد النهج الأوسع نطاقاً - عندما احتاجت المنظمات إلى تحديد أهداف مقابل مجموعة واسعة من الأنشطة، كانت تمثل إما إلى اختيار تلك الأنشطة التي تعتقد أنها ذات أهمية خاصة (كمؤشرات للتقدم العام في مجال ما، والتي تمثل جميع الأنشطة الأخرى أيضاً) أو تحديد أهداف على مستويات أعلى - وهي النتائج التي ستساهم فيها جميع الأنشطة (انظر القسم الخاص بمستوى الطموح أدناه). لذا فإن المنظمة التي لديها أنشطة متعددة في إطار الالتزام 1 قد تختار "إجراء تقييم للمخاطر في جميع البرامج" كمؤشر من شأنه أن يظهر أن التقدم قد تم إثرازه، أو قد تقول "جميع البرامج تتضمن عمليات تكيف لمواجهة الخطر المناخي"، حيث أن هذا الهدف سيكون نتيجة لجميع أعمالها في التقييم والتربیت وتصميم البرامج المناخية.

- الاستفادة من الدعم المقدم من أمانة ميثاق المناخ والبيئة - اتفقت العديد من المنظمات على أن الإرشادات المنشورة من أمانة ميثاق المناخ والبيئة فيما يتعلق بكل التزام كانت مفيدة لها. كما أشارت المنظمات أيضاً إلى أنها اطلعت على الأهداف المنشورة للموقعين الآخرين لتوفير الأفكار والإلهام. وصفت العديد من المنظمات المرات التي تواصلت فيها مع منسقي الأمانة للحصول على إرشادات شخصية والإجابة عن الأسئلة، خاصة عندما لم تكن متأكدة من كيفية البناء على عملها وجهودها الحالية.

طبيعة الأهداف:

إن الطريقة التي يتم بها تصميم الأهداف وصياغتها يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على مدى إلهامها وتيسيرها للعمل. عبر المنظمات السست، كانت هناك اختلافات حقيقة في أنواع الأهداف التي تم تحديدها - وحتى ضمن المنظمة الواحدة، كانت هناك اختلافات بين الأهداف المتعلقة بالالتزامات المختلفة.

على الرغم من ظهور بعض الممارسات الفضلى والعقبات الشائعة، إلا أنه يبدو أنه لا توجد طريقة واحدة صحيحة لوصف الهدف - فالطرق المختلفة تعمل بشكل أفضل بالنسبة للجهات الفاعلة المختلفة.

يعرض هذا القسم الطرق المختلفة التي تختلف بها الأهداف عبر المنظمات وداخلها، والتي قد تكون مفيدة للمنظمات الأخرى في تفكيرها بشأن تطوير الأهداف.

كانت بعض العناصر التي اختلفت بين المنظمات وداخلها:

(1) مستوى الطموح -

يمكن فهم الطموح على أنه المدى المطلوب للتغيير من أجل تحقيق هدف ما. يمكن تحقيق الهدف غير الطموح بسهولة دون تغيير أو زيادة الجهد المبذول. في المقابل، قد يكون الهدف الطموح هدفاً يتطلب تحولات كبيرة في أنشطة المنظمة من أجل تحقيقه، أو هدفاً يتسم بدرجة من عدم اليقين بشأن إمكانية تحقيق الهدف، أو هدفاً يعتمد على عوامل خارجة عن سيطرة الجهة الموقعة.

اتفق جميع المستجيبين تقريباً على أن الأهداف يجب أن تكون طموحة لأنها تدفع إلى الإلتحاق، فالهدف الطموح لديه القدرة على دفع المنظمة نحو مستويات أداء أعلى مما كانت ستحققه لو لا ذلك.

كما أشار بعض الذين تمت مقابلتهم إلى عدم وجود شرط تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى أمانة الميثاق - في حين رأى بعض المشاركون أن هذا النوع من المسائلة الخارجية قد يدعم اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً، ورأى آخرون أن لهم الحرية في وضع أهداف طموحة أو "البدء على نطاق ضيق" وزيادة طموح أهدافهم في المستقبل.

(2) مستوى النتيجة

كان هناك بعض التباين بين الأهداف المنشورة فيما يتعلق بمستوى النتائج التي تم التعبير عنها، حيث تم تحديد بعض الأهداف على مستوى النشاط بينما أشارت أهداف أخرى إلى المخرجات أو النتائج (انظر القسم الخاص حول "ما هو تحديد الأهداف" أعلاه)، وعادةً ما تكون الأهداف القائمة على الأنشطة والمخرجات أسهل في الملاحظة والقياس الكمي، وبالتالي أسهل في التقييم من حيث تحقيقها أو عدم تحقيقها مقارنة بأهداف مستوى النتيجة (من الأسهل القول، على سبيل المثال، أنك دربت 100 موظف - وهو نشاط - من القول بأن موظفي البرنامج يأخذون الخطر المتعلق بالمناخ في الاعتبار باستمرار في تصميم البرامج - وهو نتيجة).

و غالباً ما تتناسب هذه المستويات الأكثر انخفاضاً للنتائج بشكل أفضل مع نهج SMART لتحديد الأهداف (انظر قسم "الأهداف وفق نهج SMART" أعلاه). ومع ذلك، أعربت بعض المنظمات عن تفضيلها لنشر أهداف ذات مستوى أعلى وقائمة على

الالتزامات، حيث شعرت أن هذه الأهداف تعبّر بشكل أفضل عن روحها والتزاماتها العامة للجمهور الخارجي، ولكن كان لديها بالفعل مؤشرات أداء رئيسية تتعلق بالتزامات الميثاق في وثائقها الداخلية، والتي تم التعبير عنها كأنشطة ومخرجات، ولم تكن بحاجة إلى إعادةها أو تكرارها.

(3) الأهداف الداخلية أو الخارجية

استخدمت معظم المنظمات غالباً أو حصرياً أهدافاً "داخلية" تتحدث عما ستقوم به المنظمة نفسها. وعادةً ما تصاغ هذه العبارات بصيغة المعلوم، مثلًا "ستقوم المنظمة غير الحكومية "س" بتطوير/تدريب/تنفيذ...". ونادرًا ما وجهت المنظمات أهدافها نحو أفراد المجتمع المحلي أنفسهم، وفي هذه الحالات، تمت صياغة الهدف على النحو التالي: "المنظمة غير الحكومية "س" (ستحدث تغييراً معيناً في المجتمعات المحلية) من خلال القيام ب.....". ويرتبط ذلك بمجال نفوذ المنظمة، وكذلك بمستوى الطموح ومستوى النتائج. إن القول بأن أفعالك ستؤدي إلى تغيير في المجتمع يتطلب طموحاً أكبر من الحديث عن أفعال تحت سيطرتك بالكامل.

من حيث مستوى النتيجة، تكون التغييرات على مستوى المجتمع بشكل عام نتيجة (مستوى النتيجة) لأشياء قامت المنظمة بإنشائها (المخرجات) بناءً على أشياء قامت المنظمة بتنفيذها (الأنشطة). من المنطقي أن تضع المنظمات أهدافها بناءً على ما يمكنها التحكم فيه، وغالباً ما يكون قياس الأنشطة أسهل من قياس النتائج.

(4) تحديد الوقت

يقترح نهج SMART أن تكون الأهداف "محددة زمنياً" وتتضمن تاريخاً لبلوغ الهدف. حددت معظم المنظمات جداول زمنية محددة، تتعلق بشكل عام بسنة معينة يجب أن يبدأ أو ينجز فيها نشاط ما. في الحالات التي اختارت فيها المنظمات وضع أهداف لأنشطة جديدة لم تكن تقوم بها في الوقت الحالي، تبين أن هذه الجداول الزمنية كانت غير واقعية في بعض الأحيان، خاصة عندما كان من الضروري البحث عن تمويل لبرامج أو نهج جديدة. عندما يتطرق الهدف بالتنفيذ في جميع أعمال المنظمة، على سبيل المثال لأداة مراقبة، أو طريقة عمل مثل رفع مستوى المنظورات المحلية في عملية صنع القرار، لم يتم تحديد جداول زمنية. قد يرجع ذلك إلى أن المنظمات وجدت صعوبة في تقييم المدة التي ستنتغرفها للوصول إلى هذه الأهداف، أو لأن هذا النوع من الأهداف يُنظر إليها على أنه طريقة عمل مستمرة بدلاً من نشاط واحد يتم إنجازه في وقت محدد.

(5) التحديد الكمي

قامت العديد من المنظمات بمحاولات لتحديد أهدافها كمياً، خاصة فيما يتعلق بالالتزام الثاني، حيث يسهل التعبير عن القيم المطلقة أو النسبية للانخفاضات في انبثاثات غازات الدفيئة كنسبة مئوية. كما تمكنت المنظمات أيضاً من تحديد عدد مستهدف من الأشخاص الذين سيتم الوصول إليهم، أو النسبة المئوية للمكاتب القطرية أو الموظفين المدربين على نهج أو أداة معينة أو الذين يستخدمونها. وفي حالات أخرى، غالباً ما كان مرتبطة بأهداف الأوسع نطاقاً والقائمة على النتائج أو أهداف بصيغة "بيان القيمة"، كان أي تحديد كمي مرتبطة بالعالمية، مثل "جميع البرامج/الموظفين/المكاتب القطرية سوف....".

○ كانت هناك بعض الأمثلة لمنظمات تضع أهدافاً غير موضوعية إلى حد ما وغير محددة كمياً ومفتوحة على درجة عالية من التفسير. على سبيل المثال، أشارت بعض الأهداف إلى إجراء "العديد" من الأنشطة من نوع معين، أو "تعزيز" أو "توسيع نطاق" النهج، أو "إحداث تغيير ملموس في....". بعد التفكير، شعر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في كثير من الأحيان أن هذا النهج لم يكن مناسباً تماماً للقدرة على تقييم التقدم أو فهم ما إذا كان يتم تحقيق الأهداف بشكل فعال أم لا.

○ أعربت عدة منظمات عن نيتها مراجعة أهدافها، إما لأن الجداول الزمنية قد تغيرت أو انقضت، أو لأن الزملاء في مجال المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم لم يشاركوا في عملية التصميم، أو بسبب نقص البيانات الأساسية

المراقبة والإدارة:

في وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن هناك آلية رسمية للموقعين لمراقبة الأهداف والإبلاغ عنها، نظراً للطبيعة الطوعية للميثاق. تعتمد أمانة الميثاق على المنظمات في إنشاء آليات داخلية للمراقبة والإدارة تكون أكثر ملاءمة ومواءمة مع عمليات المراقبة والتقييم الحالية.

تقوم بعض المنظمات بإبلاغ الميثاق بنتائج هذه المراقبة على أساس طوعي، والبعض الآخر لا يقوم بذلك. وعلى هذا النحو، تختلف مراقبة الأهداف وإدارتها من منظمة إلى أخرى.

يتم تحديد القدرة على قياس ومتابعة التقدم المحرز مقابل الأهداف جزئياً من خلال طبيعة الأهداف نفسها، وجزئياً من خلال العمليات والأليات الأخرى (إلى حد كبير حول المراقبة والتقييم) التي قد تكون أو لا تكون موجودة لدى المنظمة.

ما هي العوامل التي تؤثر على قياس الأهداف؟

(1) طبيعة الهدف نفسه

من الواضح أن قياس التقدم المحرز في بعض الأهداف أسهل من قياسه في أهداف أخرى. وعلى وجه التحديد، فإن الأهداف التي يوجد لها خط أساس بالفعل، والتي يكون فيها نشاط أو نهج قابل لقياس الكمي، والتي يوجد لها جدول زمني محدد، تكون أسهل في القياس.

في المقابل، تمثل اللغة الغامضة إلى تقليل القدرة على تقييم التقدم المحرز بسهولة. فعلى سبيل المثال، من الأسهل قياس واتخاذ إجراءات بشأن "انخفاض انتشارات الكربون بنسبة 30% مقارنة بمستويات عام 2019 بحلول عام 2026" مقارنة بقياس واتخاذ إجراءات بشأن "انخفاض كبير في انتشارات الكربون في المستقبل".

في حين أن الأهداف القائمة على مستوى الأنشطة والمخرجات غالباً ما تكون قابلة للرصد وبالتالي يسهل وضع المؤشرات وتتبعها في مقابلها، إلا أن الأهداف القائمة على النتائج، والتي غالباً ما تكون أكثر طموحاً، لا يزال قياسها ممكناً - وإن كان قياسها أكثر صعوبة بشكل عام. تستخدم فرق المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم على نحو متزايد نهجاً مثل تجميع النتائج لاتقاط المساهمات في النتائج والآثار في بيئات معقدة على مدى أطر زمنية أطول، مع إدراك أن التركيز فقط على الأنشطة والمخرجات يمكن أن يؤدي بنا إلى إهمال الغرض الحقيقي لأي عمل من هذا القبيل.

(2) توافر البيانات

أفاد العديد من المستجيبين بأنهم، عند التفكير، كانوا يتمنون لو أن عملية تحديد الأهداف داخل منظمتهم قد تضمنت مناقشة حول كيفية قياس كل هدف. في بعض الحالات، واجهت المنظمات في وقت لاحق فقط التحدي المتمثل في عدم وجود معلومات لمعرفة ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أم لا، أو الاضطرار إلى إنشاء أنظمة جديدة لجمع المعلومات لقياس التقدم المحرز مقابل الأهداف. قامت منظمات أخرى بوضع حدود لأهدافها عمداً لتشمل الأشياء التي تعرف أنها قادرة على قياسها فقط. بين هذين التقليدين - إنشاء أنظمة جديدة كاملة لجمع المعلومات للأهداف من جهة، ووضع أهداف يمكن تقييمها باستخدام المعلومات الموجودة من جهة أخرى - قد يكون هناك حل وسط يمكن للمنظمات من خلاله تطوير عدد قليل من العمليات الجديدة لوضع خطوط الأساس وجمع وتحليل المعلومات للأهداف التي من المهم بشكل خاص التقاطها، مع وجود غالبية الأهداف التي يمكن قياسها بسهولة.

(3) القدرة على تحليل البيانات المجمعة

تمكن العديد من المنظمات من إظهار ممارسات ممتازة لجمع بيانات قياسية، بما في ذلك عبر المكاتب القطرية. أما الخطوة الثانية في هذه العملية فتتعلق بتوحيد هذه البيانات وتحليلها، ويمكن أن يكون هذا المجال الذي يتم تجاهله حتى يتم جمع البيانات، وبالتالي يمكن أن تجد المنظمات أنها تفتقر إلى القدرة إذا لم يتم تضمين الوقت والمهارات اللازمة للتحليل في عمليات المراقبة في وقت مبكر. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص عندما يكون هناك تناقضات في البيانات التي تم جمعها، مما يؤدي إلى تحديات في قابلية المقارنة.

ما هي العوامل التي تؤثر على إدارة الأهداف - تحقيق الأهداف - واتخاذ إجراءات في حالة عدم تحقيقها؟

بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تصميم الأهداف، فإن القدرة التنظيمية على متابعة أي أهداف - والاهتمام بها - هي عامل حاسم في تحديد مدى فائدة الأهداف ودعمها للنشاط والتغيير.

هناك العديد من العمليات التنظيمية التي يمكن أن تدعم أو تعيق المشاركة المستمرة مع الأهداف:

(1) المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية

عندما تكون المنظمات قادرة على تضمين الأهداف، أو الأمور المستهدفة المماثلة، ضمن استراتيجية الشاملة، فمن المرجح أن تتم مراقبة الأهداف واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال عدم تحقيقها. وبطبيعة الحال، كان من المرجح أن يحدث هذا على الأرجح في المنظمات التي قررت بالفعل أن معالجة أسباب و/أو نتائج الأزمات المناخية والبيئية جزء أساسي من مهمتها.

وعلى النقيض من ذلك، في الحالات التي لم يُنظر فيها إلى أهداف الميثاق على أنها محورية في مهمة المنظمة، أو حيث كانت أنشطة المناخ والبيئة منفصلة تماماً عن أي أنشطة تنظيمية أخرى، أو حيث كانت تكرر جزئياً أعمالاً أخرى وأهدافاً قائمة مسبقاً تتعلق بمسارات العمل المتعلقة بالمناخ والبيئة، كانت هذه الأهداف أكثر عرضة لخطر الاستبعاد من جدول أعمال المنظمة. قال بعض المستجيبين أنهم إذا كانوا يجمعون بيانات حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مناخية وبيئية أخرى، أو تحديث الأهداف المرتبطة بإطار عمل آخر أو مقترن بمحدد، فإنهم في الغالب لن يترجموا هذه التحديثات إلى أهداف الميثاق أيضاً.

(2) دعم السياسات الأوسع نطاقاً

في بعض الحالات، كانت السياسات التنظيمية التكميلية موجودة بالفعل لدعم تنفيذ الأنشطة المناخية والبيئية، مما يسهل تحقيق الأهداف. وشمل ذلك سياسات السفر، وسياسات تقييم المخاطر، والمبادئ التوجيهية للشراكة. في هذه الحالات، غالباً ما كان هناك إجراء واضح جداً "الموافقة/عدم الموافقة" حول أعمال معينة، مما يدعم اتخاذ قرارات واضحة. لذا، على سبيل المثال، فإن وجود سياسة واضحة تصر على استخدام السفر الجوي على بعض الحالات المحددة من شأنه أن يقلل من السفر الجوي في جميع أنحاء المنظمة ويسهل تحقيق الأهداف المتعلقة بخفض انبعاثات الكربون. وعلى الرغم من أن هذه السياسات كانت مفيدة، إلا أنها لم تضمن تحقيق الأهداف. على سبيل المثال، إذا زاد عدد أو حجم العمليات التي كانت المنظمة تقوم بها بشكل كبير، فقد يزداد العدد الإجمالي للرحلات الجوية التي تستوفي الشروط المحددة. إلى حد ما، يمكن معالجة هذه المشاكل من خلال التفكير في كيفية كتابة الأهداف (هدف يقال من عدد الرحلات لكل شخص يعمل في المنظمة، على سبيل المثال، بدلاً من تقدير العدد الإجمالي للرحلات). ومع ذلك، فإن التغيرات المستمرة التي تشهدها العديد من السياسات الإنسانية يمكن أن تكون عاملًا حقيقياً جداً يمنع المنظمات من تحقيق الأهداف.

(3) التواصل مع القيادة والمنظمة الأوسع نطاقاً

أعرب العديد من المستجيبين عن أسفهم لعدم التركيز بشكل أكبر على وضع خطط للتواصل مع أصحاب المصلحة الداخلين والخارجيين بشأن التقدم المحرز مقابل الأهداف. إن مشاركة هذه المعلومات تحافظ على التركيز على قضية المناخ والبيئة ويمكن أن تحفز الحماس والعمل. في الحالات التي يكون فيها جمع البيانات وتحليلها جزءاً من القارier المركزية، من المرجح أن يتم تضمين ذلك في أي نظام اتصال ومساعدة موجود مسبقاً. ولكن في الحالات التي تم فيها إنشاء أنظمة جديدة لمراقبة أهداف الميثاق، لم يكن هناك بالضرورة نظام لنشر النتائج. في حالات أخرى، كان ذلك يعتمد في الغالب على درجة متابعة القيادة للاستفسارات حول التقدم المحرز مقابل الأهداف.

(4) المساعلة داخل المنظمة

إن تضمين العمل المرتبط بالميثاق في توصيف الأدوار وتقييمات الأداء الفردي والجماعي والتنظيمي مهم في ضمان تحقيق الأهداف، وفي حال عدم تحقيقها يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأشار عدد قليل من المنظمات على وجه التحديد إلى إدراج أهداف الميثاق في خطط العمل الفردية أو الجماعية أو الآليات "إدارة الأداء"، ولكن جميع المنظمات تقريباً كان لديها وضوح فيما يتعلق بالشخص أو الأشخاص المسؤولين عن دعم الالتزامات والأهداف، حتى لو لم تكن الآليات الدقيقة للقيام بذلك واضحة دائماً. وقد أدت التحديات المتعلقة بتبديل الموظفين وقيود التمويل إلى وضع بعض المنظمات في موقف لا توجد فيها جهة تنسيقية محددة تملك مسار العمل، مما أدى إلى إعاقة التقدم وتقليل الذاكرة التنظيمية.

(5) الثقافة التنظيمية

قد تكون بعض المنظمات معتادة على العمل ضمن إطار عمل قائم على الأهداف، مع التركيز القوي على الإدارة القائمة على النتائج، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والأهداف، وغيرها من النهج المماثلة. قد يكون لدى المنظمات الأخرى ثقافة تنظيمية مختلفة

تماماً، وترى نفسها على سبيل المثال "مدفوعة بالغاية" أكثر من كونها "مدفوعة بالهدف". في المنظمات التي ليس لها تاريخ في استخدام الأهداف والعمليات ذات الصلة، قد يكون من الصعب استخدام نهج مدفوع بالأهداف للتزامات الميثاق. في مثل هذه الحالات، قد يكون ربط الأهداف بالولايات التنظيمية والرؤى الخاصة بالتغيير أكثر ملاءمة لثقافة ما.

6) نية مراجعة الأهداف

في المقابلات التي أجريت مع ممثلي ثلاثة من المنظمات الست الموقعة، قالوا أنهم قاموا بالفعل، أو يعتزمون بالفعل، مراجعة أهدافهم المنشورة في البداية. لقد شعروا أن عملية المراجعة المنتظمة كانت مهمة، حيث سمح بتطوير أهداف أفضل على أساس التعلم التنظيمي، وزيادة الطموح حول الأهداف حيث أصبحت المنظمة أكثر مهارة وراحة في العمل على قضايا المناخ والبيئة.

الجزء (ج): الوصيات الناشئة بشأن تحديد الأهداف

يمكن للمنظمات الموقعة التي تشرع في عملية تحديد الأهداف مقابل التزامات الميثاق للمرة الأولى، أو تلك التي تتطلع إلى مراجعة أهدافها وتحديثها، أن تنظر في الأفكار والتوصيات التالية:

عند اتخاذ قرار بشأن كيفية الوفاء بالتزامات الميثاق، يجب مراعاة التوازن بين الأنشطة الجديدة مقابل الأنشطة الحالية
ستعمل جميع المنظمات تقريباً بالفعل على بعض الأنشطة المتعلقة بالتزامات الميثاق التي يمكن توسيع نطاقها أو التأكيد عليها في البرامج (ربما حول بناء القدرة على التكيف أو التوطين أو التسويق أو المناصرة)، ومن المهم عدم نسيان هذه الأنشطة لأنها من المحتمل أن تكون المجالات التي يمكن للمنظمات أن تثبت فيها التقدم المحرز في تحقيق التزامات بسهولة أكبر. من المرجح أن يكون تضمين الأنشطة التي لا تنفذها المنظمة حالياً فقط أكثر صعوبة، وقد لا تكون هناك دائمًا ضمانات بإمكانية تنفيذ أفكار لنهج جديدة، نظراً لقيود التمويل والبرامج. إن إيجاد نهج متوازن يضمن أن يتم زيادة قدرة المنظمات على النظر في كيفية توسيع نطاق نهجها للوفاء بالالتزامات، مع القدرة على إظهار تقدم ملموس.

استهداف إشراك أشخاص ذوي خبرات وأدوار متنوعة في عملية تحديد الأهداف.

سيزيد هذا الأمر من احتمال ن تكون المنظمات قادرة على تسجيل عملها الحالي والتقدير المستقبلي الواقعي بفعالية أكبر عبر جميع التزامات، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بوظائف مختلفة جداً ضمن المنظمة.

استكشاف مزيج من مستويات الطموح ضمن الأهداف.

من غير المرجح أن يؤدي تحديد الأهداف التي يتم تحقيقها بالفعل، أو التي سيتم تحقيقها دون أي تغييرات أو جهود إضافية، إلى إحداث تحول في قدرة المنظمة على تحقيق التزامات الميثاق. وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن يكون تحديد أهداف شبه مستحيلة محبطاً لمعنيات أعضاء الفريق وأصحاب المصلحة الآخرين.

تحديد ما إذا كانت الأهداف ستضم لوصف "الهدف" أو "الخطوات نحو الهدف" (أو كليهما).

غالباً ما تكون الأهداف التي تركز فقط أو في الغالب على مستوى الأنشطة والمخرجات (مثل "سنقوم بإعادة تأهيل عدد كذا من نقاط المياه") أسهل في المراقبة، ولكنها لا تعطي بالضرورة نفس المعلومات حول فعالية ونجاح الإجراءات المتخذة. وعلى العكس من ذلك، فإن الأهداف التي تشير إلى النتائج أو الآثار بالنسبة للمجتمعات (مثل "حصول 80% من أفراد المجتمع على إمكانية الوصول الآمن والموثوق لمياه الشرب النظيفة في حالات الفيضانات") قد يكون من الصعب قياسها بشكل مباشر، ولكنها تمثل إلى أن تكون أكثر تعيناً

عن الرؤية أو الغرض النهائي للوفاء بالالتزامات. في العديد من الحالات، قد يكون المزيج هو الأنسب. من المهم تحقيق التوازن بين قابلية القياس والأهداف المتعلقة بالغرض العام للإجراءات المتخذة عند تحديد الأهداف.

النظر في تصميم أهداف محددة كمياً ومحددة زمنياً

غالباً ما يكون لهاتين الخاصيتين تأثير مهم على قدرة المنظمة على مراقبة الأهداف ووضع خطط عمل ناجحة. من خلال معرفة حجم النتيجة المطلوبة، وبحلول أي وقت سيتم إنجازها، يصبح فهم العمل المطلوب لتحقيق الهدف أسهل بكثير. إن جعل الأهداف محددة كمياً ومحددة زمنياً بما عنصران من العناصر الخمسة للأهداف وفق نهج SMART: يمكن للمنظمات أن تنظر فيما إذا كان استخدام بعض الأهداف على الأقل والتي تمت صياغتها وفقاً لنهج SMART سيدعم قدرتها على ضمان المتابعة ودفع عجلة التقدم.

عندما لا يتم تحديد الأهداف كمياً، يجب على المنظمات أن تقرر مسبقاً كيف ستعرف ما إذا كان الهدف قد تحقق.

إذا لم يتم تحديد الأهداف كمياً (ربما لأنها على مستوى أعلى ويصعب قياسها كمياً)، فلا يزال من المفيد تحديد كيفية معرفة المنظمة ما إذا كان الهدف قد تحقق. اعتماداً على صياغة الهدف، قد يكون هذا الأمر بديهياً جداً، ولكن في حالات أخرى، سيكون من المهم التفكير بعناية في ما يشكل تقدماً "كافياً" وكيف ستعرف ذلك.

جعل الأهداف واضحة وسهلة الفهم

يجب النظر في كيفية فهم معنى الهدف من قبل جميع أصحاب المصلحة الضروريين. سواء تم اتباع نهج الهدف SMART أم لا، فمن المهم التأكيد من وجود ما يكفي من التحديد في لغة الهدف لضمان فهم أي عضو آخر في الفريق (و/أو أصحاب المصلحة الخارجيين) لما يتم العمل عليه لتحقيق أي هدف معين.

وضع خطة لمراقبة التقدم المحرز مقابل الأهداف في نفس الوقت الذي يتم فيه وضع الأهداف

أشارت الآراء الواردة من المنظمات بشكل عام إلى أنه من الأفضل النظر في كيفية مراقبة أو تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف أثناء عملية تحديد الأهداف وليس بعدها. إذا لم يكن لدى المنظمة القدرة على مراقبة التقدم المحرز مقابل هدف معين، فهذا لا يعني بالضرورة استبعاده كهدف، ولكن من المهم أن تكون على دراية بذلك، مع وضع خطة لمتابعة التقدم المحرز في المستقبل. من المستحسن أن تكون لدى المنظمة حالياً القدرة على مراقبة بعض الأهداف المحددة على الأقل، مع وجود خطة للتمكن من وضع خطوط أساس أو نهج رصد لتلك الأهداف التي لا تتوفر فيها العمليات حالياً. في بعض الحالات، النظر في نهج جديدة للمراقبة والتقييم، مثل [تجميع النتائج](#) أو [التغيير الأكثر أهمية](#) قد يكون داعماً لتقييم التقدم المحرز مقابل المزيد من الأهداف القائمة على النتائج.

النظر في كيفية متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، ومن سيقوم بذلك.

داخل المنظمة، من المهم أن تكون وجود القدرة على تتبع التقدم المحرز مقابل الأهداف. ومع ذلك، من المهم أيضاً أن يكون هناك خطة لمن سيكون مسؤولاً عن القيام بذلك، وكذلك من سيكون مسؤولاً عن دفع عجلة التقدم داخل المنظمة وعن اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا أظهرت المراقبة عدم تحقيق الأهداف (قد يكون هذا الشخص هو نفس الشخص، أو قد يكون شخص واحد مسؤولاً عن المراقبة، وأخر مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا أظهرت المراقبة عدم تحقيق الأهداف). يمكن تصميم هذه المسؤوليات بشكل مفيد في خطط العمل الجماعية أو الفردية، حيثما كان لدى المنظمات خطط عمل. في كثير من الأحيان، يمكن أن يضمن وجود صاحب مصلحة رفيع المستوى (مثل عضو مجلس إدارة أو عضو في فريق القيادة العليا) يطلب تحديثات دورية حول التقدم المحرز مقابل الأهداف عدم إهمال الأهداف في ظل أعباء العمل المتنافسة. من المهم أيضاً النظر في خطط التواصل الداخلية المتعلقة بالتوعية بالالتزامات والاحتفال بالتقدم المحرز.

النظر في خطة للإبلاغ الخارجي عن التقدم المحرز مقابل الأهداف

ولإظهار المزيد من المساءلة ومشاركة الدروس المستقادة مع المنظمات الأخرى حول ما هو جيد وما هو أقل جودة، قد تنظر المنظمات الموقعة في إعداد تقارير عامة، مثل التقارير السنوية أو الأقسام التي تركز على المناخ في موقع الكتروني.

النظر في ما سيتم فعله إذا لم تكن الأهداف على المسار الصحيح، أو لم يتم تحقيقها، وكذلك إذا تم تجاوزها
إن وجود خطة طوارئ لمراجعة الأهداف، أو تعديل خطط العمل من أجل تحقيق الأهداف بشكل أفضل، يضمن وجود حلقة مستمرة من المتابعة من جهود المراقبة والتواصل. في بعض الأحيان، قد يكون من الصعب أحياناً قياس مستوى التقدم الذي يمكن اعتباره واقعياً أو طموحاً ضمن إطار زمني معين، خاصة بالنظر إلى طبيعة الأزمات الإنسانية التي لا يمكن التنبؤ بها والبيئة التمويلية والسياسية الأوسع نطاقاً. وهذا يعني أن مراجعة المراجعات الدورية، التي يمكن عندها مراجعة الأهداف، قد تكون مفيدة للغاية. يمكن أن تعكس هذه المراجعات زيادة الطموح بشكل تدريجي، والتعلم التطبيقي القائم على الأهداف التي لم يتم تحقيقها تماماً، وبناء القدرات في مجالات جديدة - على سبيل المثال، الالتزامات التي لم تضع فيها المنظمات أبداً في البداية، ولكنها تمكنت الآن من توسيع طرق عملها فيها.

ضمان المشاركة والالتزام الجاد من جميع أنحاء المنظمة - وتجنب تحديد الأهداف لمجرد "الظهور بمظهر جيد".

عندما يتم وضع الأهداف فقط من أجل وضعها، ولكن دون بذل جهود صادقة للعمل بشكل هادف نحو التقدم أو متابعة الأهداف، هناك خطر أن تصبح الأهداف شكلاً من أشكال "التضليل" الذي يعطي انطباعاً بالتحرك الإيجابي دون عمل حقيقي يدعمه. من المرجح أن يكون ضمان فهم أصحاب المصلحة المعنيين ليس فقط لأهمية تحديد الأهداف، بل لأهمية جعل الالتزامات حقيقة واقعة، هو أفضل طريقة للتخفيف من حدة ذلك.

لا توجد طريقة واحدة صحيحة لتحديد الأهداف

أخيراً، من المهم الإقرار بأن هناك العديد من النهج المختلفة التي يمكن اتباعها نحو تحديد الأهداف مقابل التزامات الميثاق وجعلها واقعاً ملموساً. لا توجد طريقة واحدة صحيحة لتحديد الأهداف، أو مجموعة واحدة صحيحة من الأنشطة التي يجب على المنظمات التركيز عليها. على الرغم من أن عدداً من المنظمات قد استخدمت النهج الموصوفة في هذا التقرير بنجاح، إلا أن الأساليب المختلفة قد تنجح مع منظمات مختلفة، ومن المرجح أن يكون تبني الوضع الحالي والقدرات والروح الخاصة بكل منظمة على حدة هو أفضل وصفة للنجاح.

المرفق 1. المنهجية (الإنجليزية)

The approach to this review revolved around a consideration of the activities and experiences of six organisations. The Charter Secretariat issued a call for participation to Charter signatories, inviting organisations that had set targets to take part in the research. To be eligible for inclusion in the review, organisations were required to:

- Have been a signatory to the Climate and Environment Charter for at least 12 months.
- Have already published targets on the Climate and Environment Charter website.
- Demonstrate some form of action towards these targets, whether through reporting, revision, or programmatic implementation.

From among the organisations that volunteered, selection was conducted with the aim of capturing a diverse range of organisations, considering: organisational structure (federations and single organisations); size; and location (both local and national organisations and international organisations, headquartered in the Global North and Global South).

These criteria were established to ensure that the selected case studies reflected meaningful engagement with the Charter's commitments, allowing for a richer understanding of the target-setting process and its practical implications.

Case Study Review

Once the six organisations had been selected, the overall review consisted of four key elements:

1. **Literature review:** the review team conducted a literature review, focused on the process of setting and using targets to drive progress within humanitarian organisations and other climate-focused initiatives. This included a review of approaches to targets taken within other humanitarian commitment-based initiatives such as Grand Bargain and Charter for Change, as well as academic literature on benefits and obstacles of effective target-setting, and the process of target-setting itself, focusing on climate change related targets where possible.

Documents in the review included both academic and practitioner literature, centring on articles including themes of target-setting, humanitarian targets, developing target strategies, indicator setting, indicators and standards in development, objective setting, the Charter for Change, the Core Humanitarian Standards and the Grand Bargain. In total, more than 14 documents were systematically reviewed using a mixture of inductive and deductive coding. The

review aimed to identify barriers, enablers, and success factors relating to target-based approaches to organisational improvement and change.

2. **Questionnaire:** Participating organisations completed an online survey, outlining their current activities against the six commitments, and the approaches that they were taking to setting and using targets. They also provided the team with background documentation related to their process of setting and following up on targets, including examples of strategic planning or monitoring, evaluation, accountability and learning (MEAL) documents related to their activities under the Charter.
3. **Key informant interviews:** The review team conducted a total of 18 semi-structured key informant interviews across the six participating organisations, with between two and four participating representatives from each organisation.

The guiding questions for these interviews were as follows:

- What **activities** are organisations undertaking in order to meet the commitments of the Charter?
- What was **the process of setting targets** against the Charter commitments like?
 - **Who** was involved, and what were the **steps followed**?
 - How did organisations **decide what to capture in targets**, and what **type of targets** did they choose to set?
- How do organisations **monitor or follow up** on their progress against set targets, and how do these targets connect to wider organisational structures, procedures and ways of working?
- What do those involved in work connected to the Charter understand to be the **value or purpose of having set targets** against the commitments?
- What **learnings or recommendations** are emerging that could support **organisations who have newly signed** the Charter and are seeking to develop their first set of targets, or those who are looking to **revise** their existing targets?

Table 1: Case Study Organisations

Organisation	Date of Charter Signature	Organisation Type
CAFOD	October 2021	Faith-based international NGO with UK headquarters, typically working through partners
CARE International (CARE Climate Justice Centre)	July 2021	Global confederation of 14 National Members and 4 Affiliates, with US headquarters, working through direct implementation as well as through partners.
Nabd Development and Evolution Organisation (NDEO)	June 2022	National NGO operating in Yemen, established in 2019 focusing on multi-sector humanitarian and development efforts.
Swedish Red Cross (SRC)	July 2021	Swedish Red Cross National Society, part of the International Red Cross and Red Crescent Movement. SRC operates in Sweden through a network of volunteers, as well as internationally, by collaborating with other Red Cross and Red Crescent Societies.
Welthungerhilfe (WHH)	July 2021	International NGO focusing on food security, headquartered in Germany with a number of country offices, typically focusing on direct implementation.
Zamzam Foundation	September 2021	National humanitarian organisation operating in Somalia for over 30 years, focusing on health, education, economic development and peacebuilding.

4. **Focus Group Discussion:** Finally, the review team held a focus group discussion on target-setting in the context of the Charter at a workshop co-hosted by the Climate and Environment Charter Secretariat, the ADAPT Initiative, and Community World Service Asia. This workshop, titled "[Mainstreaming climate and environmental considerations in humanitarian action](#)" was held in

Bangkok in December 2024, and brought together a number of organisations operating in the Asia-Pacific region to consider and exchange experiences in operationalising the Charter.

In addition, an analysis of the best practices and activities undertaken by workshop participants was carried out to identify approaches to meeting the commitments that were distinct from those taken by case study organisations. A supplementary documentation review was undertaken for three organisations who participated in the workshop (Foundation for Rural Development Pakistan, Islamic Relief Bangladesh, and COAST).

Analysis

The interviews were transcribed, and these transcripts and other documents were coded in MaxQDA by the review team using a mix of deductive coding (based on the literature review and the experience of team members) and inductive coding (based on the contents of the interviews themselves).

The thematic analysis approach which was employed sought to identify illustrative examples of activities that the organisations were taking to fulfil the commitments, as well as recurrent themes and areas of divergence connected to target-setting approaches.

Potential limitations

The main limitations included:

- The relatively small sample size of case study organisations (which means that the experience of the organisations is illustrative, but not representative of Charter signatories as a whole);
- Challenges with institutional memory relating to the process of initial target-setting due to staff turnover (which made it difficult to obtain answers on some elements of the target-setting process); and
- Challenges in separating organisational processes connected to the Charter from those connected to wider climate and environmental workstreams within a given organisation.

These were mitigated as far as possible by purposively selecting organisations representing national, international, partner-based and federated organisational structures to ensure as broad a set of illustrative examples as possible, and by conducting multiple interviews per case study organisation, and comparing interviews with internal documentation, in order to build as complete a picture as possible of the target-setting process.

المرفق 2. قائمة المقالات التي تمت مراجعتها (الإنجليزية)

- Dahlmann, F. (2023) Corporate Carbon Targets: The Role of Goal Setting in Driving Organisational Change for Climate Change. In The Handbook of Climate Change Leadership in Organisations: Developing Leadership for the Age of Sustainability (1st ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781003343011>
- Dufour C, Geoffroy V, Maury H, Grünewald F. Rights, standards and quality in a complex humanitarian space: is Sphere the right tool? Disasters. 2004 Jun;28(2):124-41. doi: 10.1111/j.0361-3666.2004.00248.x. PMID: 15186360.
- Dutch Relief Alliance (2024) Lessons Learned from the Risk Sharing Pilot in Humanitarian Programming, available at: <https://dutchrelief.org/wp-content/uploads/2024/10/Lessons-Learned-from-the-Risk-Sharing-Pilot-in-Humanitarian-Programming.pdf>
- Dutch Relief Alliance (2024) Grand Bargain 3.0: The story of the Dutch Relief Alliance: <https://voiceeu.org/publications/grand-bargain-30-the-story-of-the-dutch-relief-alliance.pdf>
- Eubank, D. (2023) Sustainable Goal Setting for Climate Action: What Leaders Value Defines How They Take Action. In Driving Organisational Change for Climate Change in The Handbook of Climate Change Leadership in Organisations: Developing Leadership for the Age of Sustainability (1st ed.). Routledge
- International Rescue Committee (2018) Seven steps to scaling cash relief: Driving outcomes and efficiency, available at: <https://www.rescue.org/sites/default/files/document/2747/irccashbrief12ppfinal.pdf>
- Mair S, Jones A, Ward J et al (2018) A Critical Review of the Role of Indicators in Implementing the Sustainable Development Goals. In: Leal Filho W (Ed) Handbook of Sustainability Science and Research. World Sustainability Series. Springer, Cham: 41-56. https://doi.org/10.1007/978-3-319-63007-6_3
- Metcalfe-Hough, V., Fenton, W. and Manji, F. (2023) The Grand Bargain in 2022: an independent review. HPG commissioned report. London: ODI, available at: www.odi.org/en/publications/thegrandbargainin2022anindependentreview

Montier, E., Weingärtner, I. and Klassen, S. (2022) The Potential for Anticipatory Action and Disaster Risk Finance: Guiding the Setting of Humanitarian Targets, available at: <https://www.preventionweb.net/publication/potential-anticipatory-action-and-disaster-risk-finance-guiding-setting-humanitarian>

Nadig, A. (2021) How standards contribute to the humanitarian sector in Otegui, D.F., & Yoder-Bontrager, D. (Eds.). (2021). The Humanitarian Machine: Reflections from Practice (1st ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781003139867>

Sonny S. Patel, Bernard McCaul, Gabriela Cáceres, Laura E.R. Peters, Ronak B. Patel, Aaron Clark-Ginsberg, Delivering the promise of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction in fragile and conflict-affected contexts (FCAC): A case study of the NGO GOAL's response to the Syria conflict, Progress in Disaster Science, Volume 10, 2021, 100172, ISSN 2590-0617, <https://doi.org/10.1016/j.pdisas.2021.100172>.

Tiernan, A. Irwin, K. Weatherhogg, A. & Agyeman, A.M. (2024) Shifting Power in Aid - How Christian Aid is Contributing to Locally Led Development: Progress 2023/24, available at: <https://www.christianaid.org.uk/sites/default/files/2024-10/shifting-power-in-aid-.pdf>

UN Water (2024) SDG 6 Country Acceleration Case Study Jordan, available at: <https://www.unwater.org/publications/country-acceleration-case-study-Jordan>

UNDRR (2020). Monitoring the Implementation of Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030: A Snapshot of Reporting for 2018. Bonn, Germany. United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR), available at: <https://www.undrr.org/publication/monitoring-implementation-sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030-snapshot>

Other (unpublished) resources included review of KPIs, published research, and MEAL documents from case study organisations.